الأمم المتحدة

A/62/PV.36

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٦**

الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوتلولي (بوتسوانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

تأبين السيد روديغر فون فيشمار، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن ننظر في البند المدرج في جدول أعمالنا هذا الصباح، يحزنني أن يكون من واجبي أن أحيي ذكرى الفقيد روديغر فون فيشمار، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ودورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة، الذي توفي يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ولقد كانت لسعادة السيد فون فيشمار سيرة وظيفية متميزة في وكالات الأنباء الدولية، فضلا عن وسائط الإعلام، والسلك الدبلوماسي لبلده. وكان في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠ الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة.

واضطلع السيد فون فيشمار، بصفته رئيسا للجمعية العامة، بدور بارز في المنظمة، وقدم إسهاما رئيسيا في تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق.

وأود، باسم الجمعية العامة، أن أعرب عن أعمق تعازينا لحكومة ألمانيا وشعبها، ولأسرة الفقيد السيد فون فيشمار.

وأدعو الممثلين الآن إلى الوقوف والتزام دقيقة صمت إحياء لذكرى سعادة السيد روديغر فون فيشمار، الرئيس السابق للجمعية العامة.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت.

السيد إيوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية التي أحزنها عميق الحزن أن تعلم بوفاة روديغر فون فيشمار، والتي تود أن تعرب، من خلالي، عن عميق تعازيها للجمعية العامة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وشعب ألمانيا، وأسرة الفقيد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-56774 (A)

ولقد كان روديغر فون فيشمار جنديا في قوات أفريقيا (أفريكا كوربز). وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح مشهورا كصحفي، ورجل سياسة، ودبلوماسي لامع.

وبصفته ناطقا باسم حكومة فيلي براندت، ترك السيد فون فيشمار بصماته على عصره والوقت الذي كان يعيش فيه كشخص يعمل بحماس في سبيل الانفتاح والتقارب بين الشرق والغرب، جنبا إلى جنب مع واحد من ألمع رجال السياسة الألمان في القرن العشرين.

وفي الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨١، اضطلع بصفته سفيرا وممثلا دائما لبلده لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بمسؤوليات عظام، بما في ذلك أعلى مسؤولية في المنظمة، مسؤولية رئيس الجمعية العامة.

وبقيادته، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين قرارات هامة تملأ مجلدات عن المساهمة العظمى التي قام بها سعيا إلى حلول للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية. وبرئاسته اعتمدت الجمعية إعلان العقد الثاني لنزع السلاح بينما كان الانفراج يصبح حقيقة واقعة وتحتاج إلى الترسيخ وتشهد بذلك المعاهدات العظمى لنزع السلاح، التي جرى التفاوض عليها في إطار الجمعية في الثمانينات من القرن العشرين.

كانت الدورة الخامسة والثلاثون أيضا منعطفا حاسما لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما دلّ على ذلك اتخاذ قرارات هامة بشأن حماية البيئة، في أعقاب التزام بلده بهذه القضية الكبرى. ومن أهم قرارات هذه الجلسة، كان القرار ٨/٣٥ بشأن ”المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة“.

وفي الدورة الخامسة والثلاثين أيضا أُعلن يوم الأغذية العالمي الأول، الذي يُحتفل به الآن سنويا، يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن العقد الدولي للمياه العذبة والإصحاح.

إن اسم أفريقيا يقترن بالعمل الذي قام به هذا الدبلوماسي البارع، الذي جعل من الممكن إحراز تقدم ملحوظ في مكافحة الجوع في العالم، وضمان الحق في الحصول على المياه، الذي لا يزال هاجسا مركزيا في اهتمامات القارة.

وقرارات الدورة الخامسة والثلاثين أعطت زخما لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. [ومن المؤكد أنه في أعقاب تلك المبادرة وجدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مكانها]. فقد مهّدت للتعبئة الدولية التي أفضت إلى عقد مؤتمرات دولية كبرى في التسعينات من القرن العشرين.

وفي الدورة الخامسة والثلاثين، نشأ مفهوم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في الأمم المتحدة، في إطار الزخم الذي أوجدته خطة عمل لاغوس، التي سبقت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) إلى حد ما. واتخذ نحو ٢٠ قرارا بشأن مساعدة البلدان الأفريقية في الدورة الخامسة والثلاثين نفسها.

إن أفريقيا مدينة بالكثير للقيادة التي أظهرها السيد فيشمار. والمجموعة الأفريقية توجه تحية إجلال مستحقة بجدارة إلى ذلك الرجل العظيم وبلده، جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي مثّلها بكفاءة عالية طوال أكثر من عقد في نيويورك.

لقد خدم روديغر فون فيشمار بولاء وتميّز روح التعددية ومُثُل الأمم المتحدة. فعلى هذه المنظمة أن تحيي ذكرى هذا الرجل العظيم بوصفه دبلوماسيا عظيما ذا مهارات عالية في زماننا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيس المجموعة الآسيوية لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة ألمانيا وشعبها بمناسبة وفاة سعادة السفير روديغر فون فيشمار. فليرقد في سلام.

لقد كان السفير روديغر فون فيشمار صديقا للأمم المتحدة طوال سنوات عديدة. وبصفته الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية، فقد عمل نائب رئيس للجمعية العامة واللجنة الأولى، ورئيسا لمجلس الأمن. وفي ثمانينات القرن العشرين، اضطلع بمسؤوليات رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين.

وفيما وراء عمله مع هذه المنظمة، عاش السفير روديغر فون فيشمار حياة متفانية في الخدمة، ليس بصفته دبلوماسيا فحسب، وإنما بصفته صحافيا أيضا، يعد تقاريره بشجاعة من بلدان أوروبا الشرقية أثناء الحرب الباردة. إن السفير فون فيشمار يُذكر بإعزاز من جانب الذين حظوا بالعمل معه. فلطفه، ولياقته والتزامه بتحسين العالم تشكل أمثلة ينبغي لنا جميعا، في أسرة الأمم المتحدة، أن نجهد للاقتداء به.

إن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية ممتنة على السنوات المتفانية في الخدمة، التي أعطاها السفير فون فيشمار للأمم المتحدة، ونحن نتقدم بتعازينا وأطيب أمانينا للمكلومين فيه.

فليبارك الله السفير فون فيشمار، وجميع مَن عرفوه ويحزنون لفقده.

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الحزينة، يشرّفني أن أتكلم باسم دول مجموعة أوروبا الشرقية.

إننا نحيي اليوم ذكرى وفاة البارون روديغر فون فيشمار – الصحافي والسياسي والدبلوماسي الألماني المتميز، ورئيس الجمعية العامة. إن حياة روديغر فون فيشمار نموذج من السير المعقّدة في القرن العشرين. فأثناء عمله الغني والمتعدد الأبعاد، أظهر تصميما عظيما على تجاوز ميراث الماضي الصعب. لقد أثبت أعمق التزامه بالقيم والمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة. وكانت مساهمته في أعمالها مميزة.

وبصفته ممثلا دائما لألمانيا لدى الأمم المتحدة، ورئيسا للجمعية العامة، فقد أعطى المنظمة سنوات عديدة من الخدمة المتفانية. لقد أسهم بشكل بارز في الجهود الدولية لتعزيز السلام، والاستقرار والتقارب بين الدول والعدالة في العالم، إننا جميعا سنذكر ونعزّ نزعته الدبلوماسية العظيمة، وسلوكه الشخصي، وصوت العقل لديه وتفانيه في خدمة الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي العالمي.

إنني، باسم مجموعة أوروبا الشرقية، أود أن أوجّه إلى حكومة ألمانيا وشعبها، فضلا عن أسرة السفير فون فيشمار، أعمق مؤاساتنا وأخلص تعازينا.

السيد فوتو – برنـاليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): باسم دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يشرفني أن أؤبن الرئيس الأسبق للجمعية العامة، البارون روديغر فون فيشمار، الذي توفي مؤخرا.

والجدير بالذكر بصورة خاصة أنه حينما لم يكن عمره يتجاوز السابعة عشرة قاتل في الحرب العالمية الثانية ووقع في الأسر. وبعد أن أصبح صحفيا انضم إلى الخدمة الدبلوماسية لبلده. ويشكل ذلك التغيير في حياته نموذجا لشخص يتخذ، بعد أن كان في جحيم الحرب ولديه معرفة وثيقة بنتائجها المدمرة، مهنا جديدة موجهة نحو نشر الحقيقة في السعي المستمر لإحلال السلام الدولي.

ونتيجة لذلك، تولى أيضا عدة مناصب هامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، بما في ذلك منصب وزير الخارجية والمتحدث الرسمي باسم الحكومة. وبشكل أكثر تحديدا في المجال الدبلوماسي المتعدد الأطراف، عين عام ١٩٧٤ سفيرا لدى الأمم المتحدة، ومثل ألمانيا بامتياز في مجلس الأمن في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨. وانتخب رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين، في ١٩٨٠ و ١٩٨١، وتولى أيضا رئاسة الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة.

وكان طرفا رئيسيا في المجال المتعدد الأطراف في وقت كانت فيه الأمم المتحدة أيضا جزءا من الحرب الباردة، وأظهر قدراته المهنية المتميزة وسعيه المثابر إلى تحقيق الأهداف الخالدة للمنظمة.

وفي وقت الحزن هذا يعرب وفدي عن أصدق تعازيه لحكومة ألمانيا ولشعبها، وخاصة لأعضاء أسرته على خسارتهم الفادحة.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن واجبي الأليم، بصفتي رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أن أعبر عن تعازيّ الصادقة بمناسبة وفاة دبلوماسي عظيم أسهم بصفات عديدة في تحقيق المثل العليا والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، تمثل وفاة السيد روديغر فون فيشمار، الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية للفترة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨١، ورئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين، خسارة كبيرة ليس بالنسبة لأسرته وبلده فحسب، بل بالنسبة لمجتمع الأمم المتحدة بأسره.

وقد انتخب رئيسا للجمعية العامة في عام ١٩٨٠، في وقت واجهت فيه الأمم المتحدة تحديات هائلة. وكان الطابع ذي القطبين للنظام الدولي في ذروته، وكانت الأمم المتحدة تبحث عن سبل خلاقة لتقديم حلول فعالة لمشاكل عالمنا.

وعمل السيد روديغر فون فيشمار، بصفته رئيس الجمعية العامة في ذلك الوقت الحرج، بقوة على تقريب شقة الخلافات وتمهيد طرق التعاون. وكانت جهوده في العديد من الحالات مفيدة في اتخاذ قرارات هامة تتناول مجموعة واسعة من المسائل، التي تتراوح من التنمية إلى نزع السلاح. ولذلك السبب، وبعد ثلاثين عاما تقريبا، ما زالت إسهاماته من مقعد الرئاسة تذكر بوضوح وتقدر.

فعلى سبيل المثال، في خطابه الافتتاحي لدى انتخابه رئيسا للجمعية العامة، شدد بقوة على أهمية معالجة الاحتياجات الشرعية للبلدان المتخلفة النمو، ودعا إلى نظام اقتصادي جديد يتكاتف فيه الأغنياء والفقراء لتحقيق مستقبل مشترك ومزدهر حقا. وأعتقد أن ملاحظاته أقرب إلى المنطق اليوم.

واختتم بياني بالإشادة بالتراث المتميز لروديغر فون فيشمار وبالإعراب مرة أخرى عن تعازيّ الصادقة لأسرته وأصدقائه وزملائه.

السيد ينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم باسم البلد المضيف، الذي يعرب عن تعازيه الصادقة بمناسبة وفاة روديغر فون فيشمار، وهو دبلوماسي عظيم وصديق للأمم المتحدة.

ونقدر للسيد فون فيشمار التزامه الطويل بالمثل العليا للأمم المتحدة، وخدمته الطويلة لها، أولا بصفته الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية وبعد ذلك بوصفه الرئيس الخامس والثلاثين للجمعية العامة، في عام ١٩٨٠ و ١٩٨١. وعرف بأنه دبلوماسي جذاب ونشط وموهوب.

ونعرب عن أصدق تعازينا لأسرته وأصدقائه وزملائه. ومجتمع الأمم المتحدة بأسره يشعر بالأسى على فقد هذا الصديق العزيز والدبلوماسي المحنك.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الحكومة الاتحادية وأيضا باسم أسرة الراحل روديغر فون فيشمار، أود أن أعرب عن امتناني الصادق على عبارات التعازي الحارة التي أعرب عنها المتكلمون السابقون.

لقد كان روديغر فون فيشمار الممثل الدائم لألمانيا الذي خدم أطول فترة حتى الآن، إذ تولى رئاسة البعثة الدائمة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨١. ومثل بلده هنا في نيويورك في فترة يمكن أن تسمى الأعوام التكوينية لألمانيا في الأمم المتحدة. وبعد أن عمل في السابق ناطقا رسميا باسم المستشار الاتحادي فيلي برنرانت، أصبح أول ممثل دائم يتم تعيينه بعد انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٣.

وبعد انتخاب ألمانيا الاتحادية عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عام ١٩٧٧، مثل الجمهورية الاتحادية في المجلس في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨. وتوج عمله في الأمم المتحدة بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في عام ١٩٨٠.

وبصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين، عمل بلا كلل من أجل عدد من المسائل الهامة للغاية المدرجة في جدول الأعمال في ذلك الوقت. وشارك في انجازات الجمعية العامة ولكنه شارك أيضا – كما اعترف نفسه بصراحة في بيانه الأخير بصفته الرئيس – في العديد من العيوب. وبطريقته المباشرة والنموذجية في الكلام، لم يتردد في وصف الجمعية العامة التي تولى رئاستها بأنها جمعية لحالات الإحباط. وحدد إحدى حالات الإحباط في أساليب عمل الجمعية العامة. وقال إن جمعيتنا العامة – وفي الواقع أممنا المتحدة، تختنق من الإفراط في كثرة القرارات، والإفراط في كثرة الجلسات وكثرة الأجهزة الفرعية والوثائق.

ومع ذلك، ولكونه رجلا يتحلى بتفاؤل دائم، كان يؤمن بأن الدول الأعضاء ستختار التغيير، قال إن ما يتوقعه العالم من زعمائه، وخاصة من الذين يتولون رئاسة أقوى الدول الأعضاء، هو الرؤية والرحمة، والتصميم والتفاني. وأضاف إننا دأبنا على أن نتكلم أكثر مما ينبغي وفي أغلب الأحيان عن الحاجة إلى الإرادة السياسية، وآن الأوان الآن للعمل ولإبداء تلك الإرادة السياسية؛ وغدا قد يكون الوقت قد فات. وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاما، فإن تلك الكلمات لم تفقد شيئا من أهميتها.

وكان روديغر فون فيشمار أديبا وكاتبا له أسلوب أنيق، واشتهر بمقدرته في الحالات الدبلوماسية الصعبة على كسر الجليد باقتباس جيد وبكلمات حكيمة. وبالتالي، اسمحوا لي في الختام أن اقتبس من دعاء لعالم لاهوت من القرن الثامن عشر كان عزيزا على روديغر فان فيشمار وقد اقتبسه في بيانه الختامي في عام ١٩٨١:

> ”اللهم امنحنا الصفاء كي نقبل ما لا نستطيع أن نغير، والشجاعة كي نغير ما نستطيع، والحكمة كي نفرق بين الاثنين“.
> (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣)

وإذا تمكنا من اتخاذ هذه النصيحة مرشدا لعملنا في الأمم المتحدة اليوم، فإن ذلك سيكون أروع تكريم لروديغر فون فيشمار كان من الممكن أن يتصوره هو بنفسه.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/62/258)

مشروع قرار (A/62/L.5)**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٦.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل ٥٠ عاما في مناخ مشحون بالقلق والأمل معا فيما يتعلق بمستقبل علم الذرة. وقد كلفت الوكالة بضمان ألا تصبح الطاقة النووية سببا للدمار البشري، بل بدلا من ذلك، أن تكون أداة للسلام والرخاء.

وإذا ما استرجع المرء تاريخنا منذ ذلك الوقت، فإن عددا من العلامات الفارقة والاتجاهات لا بد أن يبرز: التوسع السريع للطاقة النووية في الستينيات والسبعينيات؛ ومعاهدة عدم الانتشار النووي التاريخية لعام ١٩٧٠، وتطوير نظام التحقق الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتطور برنامج الوكالة للمساعدة التقنية كأداة أساسية لنقل العلوم والتكنولوجيا النووية للبلدان النامية؛ وتطوير النظم الدولية للسلامة والأمن النوويين.

كما أن الوكالة واجهت طوال تاريخها تحديات وتجارب مؤلمة استدعت التغيير والتكيف والتحديث: حادث تشيرنوبل في عام ١٩٨٦، واكتشاف البرنامج السري للأسلحة النووية في العراق في أوائل التسعينيات، أو تحدي الأمن النووي في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأود اليوم أن أناقش بعض التحديات والتطورات التي تواجهها الوكالة. بيد أني أعتقد أنه يجدر بنا أن نستذكر المثل والمقاصد التي استرشدت بها الوكالة منذ تأسيسها. فهي ما زالت ذات صلة اليوم مثلما كانت لمؤسسي الوكالة.

لقد تحدثت في السنوات الأخيرة عن تزايد التوقعات من الطاقة النووية. ولكن التنبؤ عملية صعبة دائما. وفي رأيي أن دور الوكالة ليس التنبؤ بالمستقبل بقدر ما هو بذل أقصى ما يمكن للتخطيط والاستعداد للمستقبل.

وما يبدو جليا اليوم أن هناك ثلاثة عوامل قوية تحرك الاهتمام العالمي المتجدد بالطاقة النووية: الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة؛ وتزايد الشواغل إزاء أمن الطاقة؛ وتحدي تغير المناخ.

ويوجد اليوم ٤٣٩ مفاعلا للطاقة النووية في طور العمل في ٣٠ بلدا. وهذه المفاعلات تزود بما يزيد قليلا على ١٥ في المائة من كهرباء العالم. وحتى الآن، ظل استخدام الطاقة النووية مركزا في البلدان الصناعية. ولكن من ناحية عمليات البناء الجديدة، فإن الاتجاه مختلف، حيث أن نصف المفاعلات التي يجري بناؤها موجودة في بلدان نامية.

وبموازاة زيادة الاهتمام بالطاقة النووية، شهدت الوكالة ارتفاعا حادا لطلبات المساعدة في دراسات الطاقة الوطنية. ونحن ندعم حاليا دراسات في ٧٧ دولة عضوا. ومن بين هذه الدراسات هناك ٢٩ دراسة تستكشف الطاقة النووية كخيار بديل. فالأردن، وإندونيسيا، وبيلاروس، وتايلاند، وتركيا، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية، وفييت نام، ومصر، ونيجيريا، واليمن، من بين البلدان التي تدرس وضع برامج الطاقة النووية، أو المضي نحو إقامة الهياكل الأساسية اللازمة لذلك. وتعمل بلدان عديدة أخرى، مثل الاتحاد الروسي والأرجنتين وباكستان وبلغاريا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين وفنلندا وفرنسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، على إضافة مفاعلات جديدة لبرامجها القائمة.

إن الابتكار التكنولوجي والمؤسسي بطبيعة الحال يعد عاملا أساسيا في تأمين استدامة الطاقة النووية في الأجل الطويل. وحينما أقول ''الابتكار المؤسسي''، فإنني أعني بذلك السياسات الخلاقة والنُهج المتعلقة بالهياكل الأساسية. وفي بعض الحالات، ربما تكون النُهج المشتركة إزاء الهياكل الأساسية والبناء والتشغيل في إطار الطاقة النووية ذات جدوى. وخير مثال على ذلك التعاون الجاري فيما بين دول البلطيق فيما يتعلق باستراتيجيات الطاقة، والذي يشمل الآن التعاون مع بولندا لبناء مفاعلات للطاقة النووية للمساعدة على تلبية الطلب الإقليمي على الكهرباء.

وعلى جبهة الابتكار التكنولوجي، ينبغي أن أشير إلى أن المشروع الدولي للوكالة المتعلق بالمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود ينظر الآن في مشاريع تعاونية بشأن مسائل تكنولوجية محددة تنبغي معالجتها لأغراض التحسين الاقتصادي والسلامة ومقاومة الانتشار وغير ذلك من الخصائص.

ونظرا للأهمية الأساسية للطاقة من أجل التنمية، من المهم أن نسعى بنشاط لتصميم وإنتاج مفاعلات من الحجم الصغير والمتوسط. فإنتاج مفاعلات آمنة ومحتملة التكلفة في نطاق هذه الأحجام سيكون أساسيا إن كان للطاقة النووية أن تكون خيارا ذا جدوى لبلدان ومناطق لديها شبكات كهرباء صغيرة.

ويؤدي التوسع المتوقع للطاقة النووية إلى تزايد مقابل في حاجة البلدان إلى تأمين إمدادات موثوق بها للوقود النووي. ويمكن أن يترتب على ذلك أيضا تزايد مخاطر الانتشار المحتملة الناتجة عن انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة، ولا سيما إذا قررت بلدان إضافية بناء مرافق مستقلة لتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم. وتشير هذه الاتجاهات بوضوح إلى الحاجة العاجلة لوضع أطر جديدة متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، سواء في بداية الدورة أو في نهايتها.

وفيما يتصل ببداية الدورة، فقد اقترح البعض إنشاء مصرف احتياطي فعلي أو افتراضي كملاذ أخير، تحت إشراف الوكالة الدولية للطلقة الذرية، لتأمين الإمداد بالوقود النووي، على أن يعمل هذا المصدر على أساس معايير غير سياسية وغير تمييزية وغير قابلة للانتشار.

ويقترح الاتحاد الروسي تحويل مرفق وطني إلى مركز دولي للتخصيب. وتقترح ألمانيا إنشاء مرفق تخصيب متعدد الأطراف جديد تحت سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعكف الوكالة على دراسة هذه المقترحات وما يرتبط بها من جوانب قانونية وتقنية ومالية ومؤسسية.

إن التحكم في المواد النووية عملية معقدة، ولكن إذا ما أخفقنا في العمل بشأنه، فإنه يمكن أن يصبح نقطة الضعف في نظام عدم الانتشار النووي. ومن وجهة نظري، أرى أن اتباع نهج تدريجي هو الطريق للمضي قدما، بدءا بإنشاء نظام عادل لضمان الإمدادات. والخطوة التالية هي السعي لوضع أية عمليات جديدة لتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم تحت رقابة متعددة الجنسيات. وبمرور الوقت، يمكن أن تتوسع أعمال الرقابة المتعددة الجنسية لتشمل كذلك المرافق القائمة.

وتوجه الوكالة جل نشاطها العلمي نحو التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مجالات الصحة والزراعة والصناعة وإدارة المياه والمحافظة على البيئة. وسوف أعرض بعض الأمثلة.

منذ أيلول/سبتمبر الماضي، نقوم بزيادة جهودنا لجمع التبرعات لبرنامج عملنا لعلاج السرطان. وبدأنا العمل مع منظمة الصحة العالمية وشركاء دوليين آخرين في تطوير مواقع تجريبية لتعزيز القدرة على مكافحة السرطان في

مجالات عديدة في ألبانيا ونيكاراغوا وسري لانكا وجمهورية تترانيا المتحدة وفييت نام واليمن. وعندما تكتمل هذه المشاريع، ستكون بمثابة قاعدة لزيادة الوعي ولجمع التبرعات الإقليمية على نطاق أوسع.

إن الوكالة، ولأكثر من ٤٠ عاما، تستفيد من الشراكة الفعالة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، من خلال الشعبة المشتركة التي أنشئت عام ١٩٦٧. وباستمرار الجوع الذي يؤثر في حياة أكثر من ٨٢٠ مليون نسمة في العالم، أصبحت الجهود لتعزيز الأمن الغذائي وسلامته وزيادة إنتاج المحاصيل أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى.

وبانتشار آلاف الأنواع الجديدة من المحاصيل الغذائية في العشرات من البلدان خلال نصف القرن الماضي، أصبح التكاثر النباتي إحدى قصص النجاح الحقيقية لاستعمال الذّرة من أجل السلام. فعلى سبيل المثال، ثمة مشروع إقليمي في آسيا استعمل مؤخرا التكاثر النباتي لتطوير أكثر من ٢٠ صنفا من المحاصيل الغذائية الجديدة. ونتيجة لذلك، يقوم المزارعون في مناطق من سري لانكا تضررت من الأمواج الزلزالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بزراعة أصناف عديدة من الفاصوليا التي تنمو في التربة الملحية ومغذية أيضا وتدر محصولا أكبر.

وما فتئت سلامة الأنشطة النووية وأمنها في كل أنحاء العالم عنصرين هامين من ولاية الوكالة. ومع تجدد الاهتمام بتوليد الطاقة النووية، يجب أن يوازيه ويصاحبه اهتمام والتزام لضمان سلامة البنية التحتية النووية وأمنها.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن السلامة على من يشغل المنشأة النووية أو من يستعمل التقنيات النووية، وأيضا على الحكومة الوطنية المشرفة على ذلك التشغيل أو الاستعمال. ويمكن نقل التكنولوجيا، لكن لا يمكن نقل ثقافة السلامة؛ إذ ينبغي تعلمها واعتمادها. ومن الهام للبلدان التي ستشرع في برامج للطاقة النووية، أن تصبح جزءا من النظام العالمي للسلامة النووية وتتحمل المسؤولية عن استدامتها.

إن الأداء القوي والثابت والآمن في السنوات الأخيرة يبعث على الاطمئنان. لكن الرضا عن الذات وكثرة التأكيد على تقليل النفقات والاندفاع لإخفاء المشاكل أو حتى تزوير الحقائق، كلها أمور ضارة وينبغي للمشغلين والمنظمين الاحتراس منها بصورة دائمة. وإن تجدد وقوع حوادث بهذه الخصائص يجعل من الواضح أن تعزيز ثقافة قوية للسلامة ينبغي اعتباره دائما ''عملا مستمرا''.

وبينما تصبح الصناعة النووية ذات طابع دولي بصورة متزايدة، تستعمل معايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كنقطة مرجعية من قبل عدد متزايد من البلدان وتكون معيارا لخدمات استعراض السلامة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبدأنا في العام الماضي، ولأول مرة، بتقديم خدمة متكاملة وتنظيمية للاستعراض، تجمع الخدمات السابقة من السلامة النووية والسلامة الإشعاعية إلى الاستعداد للحالات الطارئة والأمن النووي. وجرت أعمال الاستعراض في كل من فرنسا وأستراليا واليابان خلال السنة الماضية. وهذا يسهم في التبادل الفعال للمعرفة بين كبار المنظمين ويعزز الاتساق في النهج التنظيمية النووية في جميع أنحاء العالم.

وقد حافظ برنامج الوكالة للأمن النووي على وتيرته السريعة في الإنجاز. ومن بين الجهود الأخرى المبذولة في العام الماضي، قامت الوكالة بالمساعدة في تحسين الحماية المادية في مرافق عدد من الدول، وساعدت في إصلاح نظم الأمن في تلك المرافق. ولقد تمكنا من مساعدة العديد من البلدان في تحسين قدراتها على ضبط حدودها من خلال

التدريب على تقنيات ضبط الحدود واستعمال الأدوات ذات الصلة.

وقد أبرم المجتمع الدولي أيضا صكوكا دولية مختلفة ذات صلة بالأمن النووي. والدخول السريع للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ خطوة إلى الأمام جديرة بالترحيب. ومع ذلك، فإن التقدم في التصديق على تعديل الاتفاقية بشأن الحماية المادية للمواد النووية ما زال بطيئا. فلم يقبل التعديل سوى ١١ من بين الـ ١٢٨ دولة طرفا. وأحث جميع الدول على الالتزام بالاتفاقية وقبول التعديل.

وينظر إلى الوكالة على أنها تقوم بدور هام في تنفيذ هذه الصكوك. ولتحقيق ذلك، بدأنا ببذل جهد لتوفير التوجيه الأمني النووي الذي من شأنه أن يسهل عملية التنفيذ.

وفي الوقت الذي توسعت وأثمرت هذه الجهود الأمنية النووية وغيرها في السنوات الأخيرة، أخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحول من النهج المخصصة لتعزيز الأمن النووي إلى نهج وطنية ودولية أكثر معيارية واستدامة.

وما زال نظام عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة يواجه مجموعة كبيرة من التحديات. وينبغي للتحقق الفعال أن تدعمه أربعة عناصر أساسية: سلطة قانونية كافية، وتكنولوجيا متطورة جدا، والوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة، وموارد بشرية ومالية كافية.

لقد انقضى أكثر من عشرة أعوام منذ أن اعتمد مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي النموذجي. ويعزز البروتوكول الإضافي وصول الوكالة إلى المنشآت النووية والمعلومات ذات الصلة، ويتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية استخلاص نتائج ذات مصداقية ليس فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرنامج النووي الذي يعلن عنه بلد فحسب، بل أيضا بخصوص غياب المنشآت النووية غير المعلن عنها. ولم يقم حتى هذا التاريخ بإنفاذ البروتوكول الإضافي سوى أكثر بقليل من نصف الـ ١٦٢ دولة التي وقعت اتفاقات الضمانات. وهذا بعيد كل البعد عن كونه تقدما مرضيا. وهناك أكثر من مائة دولة لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية، و ٣١ دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تقم حتى بالإنفاذ المطلوب لاتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة.

وبدون اتفاقات الضمانات، لا تستطيع الوكالة توفير أي ضمان إزاء الأنشطة النووية لدولة ما. وبدون البروتوكول الإضافي، لا تستطيع الوكالة إعطاء أي ضمان ذي مصداقية فيما يتعلق بغياب الأنشطة والمواد النووية. ولذلك، أحث جميع الدول التي لم تقم بعد بإنفاذ هذه الصكوك على أن تقوم بذلك.

وبدعوة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قام فريق من الوكالة بزيارة البلد في حزيران/يونيه للاتفاق على طرائق التحقق والرصد التي ستقوم بها الوكالة لدى إغلاق وختم منشأة يونغبيون النووية. ولقد تم إنفاذ هذه الطرائق في زيارات لاحقة. ومنذ ١٧ تموز/يوليه، تمكنا من التحقق من إغلاق منشأة يونغبون النووية. وأرحب بعودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عملية التحقق. وأرحب أيضا بالتعاون الفعال مع فريق الوكالة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتطلع الوكالة إلى مواصلة العمل معها فيما تتطور عملية التحقق.

وفيما يتعلق بإنفاذ نظام ضمانات الوكالة في جمهورية إيران الإسلامية، أود أن أعرض أربع نقاط باختصار.

أولا، لقد تمكنت الوكالة من التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران. وتواصل إيران تسهيل الوصول

والإبلاغ المطلوب لتمكين الوكالة من التحقق في هذا الصدد.

ثانيا، قدمت إيران مؤخرا معلومات إضافية إلى الوكالة وسهلت الوصول المطلوب لحل عدد من القضايا العالقة منذ فترة طويلة، مثل حجم تجارب البلوتونيوم السابقة وطبيعتها.

ثالثا، خلافا لقرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، التي تطالب إيران باتخاذ تدابير معينة لبناء الثقة، لم تعلق إيران أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، وهي تواصل تشييدها لمفاعل الماء الثقيل في أراك. ومن الواضح أن هذا أمر مؤسف.

رابعا، لم تتمكن الوكالة حتى الآن من التحقق من جوانب معينة هامة وذات صلة بنطاق وطبيعة برنامج إيران النووي. بيد أن إيران والأمانة قد اتفقتا في آب/أغسطس على خطة عمل لحل جميع قضايا التحقق المعلقة. وقضايا التحقق هذه هي في صميم انعدام الثقة بطبيعة برنامج إيران. ولذلك فإن موافقة إيران على خطة العمل هذه، وبجدول زمني محدد – استجابة لطلبات متكررة من مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة – هي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ولكن من الطبيعي أن يكون تعاون إيران النشط وشفافيتها التامة أمرين أساسيين في هذا الصدد. وإذا استطاعت الوكالة أن تقدم ضمانات ذات مصداقية بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي السابق والحاضر، فمن شأن ذلك أن يحرز تقدما كبيرا نحو بناء الثقة ويمكن أن يساعد على تهيئة الظروف لإيجاد حل شامل ودائم. ومثل هذا الحل من شأنه أن يطمئن – وينبغي أن يطمئن – المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، في حين أنه يمكِّن إيران من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإني أعتزم تقديم تقرير عن تنفيذ خطة العمل إلى اجتماع مجلس محافظي الوكالة في الشهر المقبل.

قبل خمسين عاما، كان برنامج التعاون التقني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهده. ومعظم الدول الأعضاء كانت تفتقر إلى القدرات النووية الأساسية، وبالتالي ركز البرنامج على بناء الخبرة النووية والمساعدة على إنشاء المؤسسات والمرافق التي ستدعم الإدخال الآمن للتكنولوجيا النووية.

ولقد تغيرت الصورة اليوم، ويرجع ذلك إلى تطور المهارات والبنية التحتية والاحتياجات في الدول الأعضاء في الوكالة. وهناك دول أعضاء عديدة لم تعد بلدانا نامية. وتطوير القدرات النووية والبنية التحتية في بعض المناطق قد مهد الطريق للتعاون بين بلدان الجنوب، وحفز تزايد الاكتفاء الذاتي الإقليمي واتساع الخبرة الجماعية المتخصصة.

ويتم بحث الفرص لإقامة المشاريع التعاونية – مثل الإدارة الجماعية المتعددة الجنسيات لمستودعات المياه الجوفية المشتركة، والبرامج العابرة للحدود لإبادة الآفات الحشرية وغيرها من مسببات الأمراض، ومحطات الطاقة النووية ذات الملكية والإدارة المشتركتين، وهو ما يضيف أهمية جديدة للتعاون التقني. ومن الواضح أن هذه اتجاهات إيجابية.

وبعد مناقشات مطولة أوصى مجلس المحافظين في تموز/يوليه بميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبرزت هذه العملية مرة أخرى الحاجة الملحة إلى توفير موارد كافية لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج الوكالة وفقا للتكليف الوارد في النظام الأساسي ووفقا لما تطلبه الدول الأعضاء. ولا تزال الوكالة ينقصها التمويل في العديد من المجالات البالغة الأهمية، وهذه حالة إذا استمرت دون علاج ستؤدي إلى تآكل مطرد

لقدرتنا على أداء المهام الرئيسية. وهذا ليس نهجا مستداما لتلبية الاحتياجات المالية للوكالة.

ولعلاج هذه الحالة التي يتعذر الدفاع عنها، أعطيت الأمانة تكليفا بإجراء استعراض مفصل لطبيعة ونطاق برنامجنا في العقد المقبل – وفي ضوء التزاماتنا القانونية، وقرارات أجهزة صنع السياسات في الوكالة، والأنشطة المتوقعة ذات الأولوية الكبرى – ولماهية الموارد المطلوبة لتمويل هذه الأنشطة.

ولقد أعطينا اسما لهذه الدراسة – وهو ”٢٠/٢٠“ – يعبر عن الجهد الذي نبذله للتطلع إلى عام ٢٠٢٠ بأوضح رؤية ممكنة. وإني أعتزم إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى لاستعراض التقرير، بما في ذلك تقديم التوجيه بشأن المستويات والآليات المناسبة للتمويل، وذلك قبل تقديم التقرير إلى مجلس محافظينا. وسيساعد هذا على توضيح التوقعات المنتظرة من مهمة الوكالة في السنوات المقبلة وكيفية التوفيق بين هذه التوقعات والموارد المالية والبشرية اللازمة بطريقة مضمونة ويمكن التنبؤ بها. إن مهمات الوكالة البالغة الأهمية في مجالات التطوير، والسلامة والأمن، والتحقق لا تستحق أقل من ذلك.

وبعد مرور خمسين عاما على مبادرة ”الذرة من أجل السلام“، أعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في إطار جديد لاستخدام الطاقة النووية، إطار يعبر عن الدروس التي تعلمناها والواقع الراهن.

وينبغي لهذا الإطار الجديد أن يشمل إجراءات سريعة وملموسة لتحقيق عدة أمور. أولا، تحقيق تطوير وابتكار كبيرين للتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية والتطبيقات النووية. وثانيا، مطلوب وضع إطار جديد متعدد الجنسيات لدورة الوقود، في مرحلتي البداية والنهاية على حد سواء، وذلك لتأمين الإمدادات والحد من خطر الانتشار. وثالثا، ينبغي أن يكون هناك تطبيق عالمي لضمانات شاملة وللبروتوكول الإضافي بوصفها المعيار للتحقق النووي، وذلك لتمكين الوكالة من تقديم ضمان بشأن الأنشطة المعلنة وأيضا بشأن عدم وجود أنشطة غير معلنة. ورابعا، ينبغي إقرار الربط بين عدم الانتشار ونزع السلاح. وتنشأ من ذلك ضرورة إحراز تقدم سريع وملموس نحو نزع السلاح النووي من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات الموجودة، وخفض درجات التأهب للأسلحة النووية المنشورة، وإحياء جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، بدءا من إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والبدء بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وخامسا، مطلوب نظام أمني دولي قوي، وذلك في ضوء التهديدات المختلفة التي نواجهها، وسادسا، مطلوب أيضا نظام فعال وعالمي للسلامة النووية، وهذا هو حجر الزاوية لأي توسع في استخدام الطاقة النووية. وسابعا، يجب أن يكون هناك تمويل كاف للوكالة حتى تضطلع بمسؤولياتها المتزايدة بأسلوب يتسم بالفعالية والكفاءة.

في بداية هذا البيان، سلطت الضوء على بعض التحديات والإنجازات نتيجة استعراض تاريخ الوكالة. وأعتقد أنه عندما ننظر إلى تاريخ الوكالة في مجمله نستطيع حقا أن نفهم فكرة الذرة من أجل السلام. إن مهمتنا حاسمة في السراء والضراء معا. ومهنيتنا ونزاهتنا واستقلاليتنا هي أمور حيوية، سواء في العلانية أو خلف الكواليس.

وكما قلت في أوسلو قبل عامين، عندما نلنا شرف جائزة نوبل للسلام، التي هي معلم بارز آخر في تاريخنا، ”السلام الدائم ليس إنجازا واحدا، بل هو بيئة، وعملية، والتزام“. وانطلاقا من هذا الفهم، نتطلع إلى المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي كي يعرض مشروع القرار A/62/L.5.

السيد سكوكنيك (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيسا لمجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشكر المدير العام، السيد محمد البرادعي، على عرض التقرير السنوي لأعمال الوكالة لعام ٢٠٠٦ وعلى المعلومات الإضافية الهامة التي قدمها لنا هذا الصباح عن الأنشطة الرئيسية للوكالة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

لقد وفر البيان المقتضب الذي قدمه المدير العام نظرة شاملة لمختلف التحديات التي تواجهها الوكالة في تنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليها، وكذلك لمواردها المحدودة. وأود أن أضيف أن مجلس المحافظين يعمل بشكل وثيق جدا مع المدير العام ومع أمانته ذات الكفاءة والمهنية لتحديد أولويات أعمالها وترشيدها.

ويشرفني باسم وفد شيلي أن أعرض مشروع القرار A/62/L.5 بشأن التقرير السنوي للوكالة، في نسخة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وتتضمن تصويبات تقنية.

سأشير إلى التصويبات الفنية في نهاية بياني.

يحظى مشروع القرار بدعم ٩٠ وفداً تقريباً، لن أُعددها حتى لا يطول بياني إلى حد لا داعي له. بديهي أن أسماء المشاركين في تقديم مشروع القرار مدرجة في الوثيقتين A/62/L.5 و A/62/L.5/Add.1 . ونشكر جميع الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار على دعمهم له. ولا تزال قائمة المشاركين في تقديمه مفتوحة.

ويجسد مشروع القرار توافق آراء واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الوكالة. وقد جرى التأكيد مجدداً على توافق الآراء هذا في المشاورات التي عقدت في المقر في فيينا وفي مختلف محافل التشاور هنا في نيويورك. وأود أن أضيف هنا أيضاً أنه ساد أثناء المشاورات في فيينا تفاهم عام بأنه لن يجري في نيويورك تعديل مشروع القرار ولن يُعاد التفاوض بشأنه.

ونص مشروع القرار بسيط جداً، ويتضمن سرداً موجزاً للحقائق، ويستند إلى القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابقة. ويحيط مشروع القرار علماً بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة، المعقود في فيينا بين ١٧ و ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

إضافة إلى ذلك، يكرر مشروع القرار الإعراب عن الدعم القوي لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تشجيع تطوير الطاقة الذرية وتطبيقاتها العملية في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي ميادين السلامة والتحقق والأمن النووي.

ويختتم مشروع القرار الموجز بمناشدة الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لأنشطة الوكالة.

أدخلت تصويبات فنية لجعل مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم مماثلاً للقرار الذي اعتمد في فيينا. وتشتمل هذه التصويبات على تفاصيل طفيفة، مثل إحلال الإسم المختصر الصحيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية في اللغة الإنكليزية محل كلمة ''الوكالة'' في بعض الفقرات، وكذلك الإشارة إشارة محددة إلى تواريخ انعقاد المؤتمر العام في دورته الحادية والخمسين، وهي على وجه التحديد ١٧ – ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

إن مشاركة هذا العدد الكبير في تقديم مشروع القرار والحوار الإيجابي الذي أجريناه هنا مع مختلف الوفود يجعلاني مفعماً بالأمل بأن مشروع القرار سيعتمد دون حاجة للتصويت عليه.

السيد دي ليمو غودينهو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسيد محمد البرادعي، مديرها العام، على العمل الممتاز الذي أنجزته الوكالة أثناء العام الماضي. ونشكر أيضاً المدير العام على تقريره عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٦.

وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالوثيقة الختامية لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الحادي والخمسين، المعقود في فيينا في الفترة بين ١٧ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك القرارات والمقررات التي اعتمدت.

وكما فعلنا في الماضي، يشارك الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً مضمون مشروع القرار. ويجسد مشروع القرار، الذي يشارك في تقديمه أكثر من ٧٥ بلداً، اتفاقاً عريضاً بين الدول الأعضاء في الوكالة. ونشيد من أعماقنا بالجهود التي بذلها رئيس مجلس محافظي الوكالة، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء.

إن الأركان الثلاثة للنظام الأساسي للوكالة – التحقق والسلامة والتطبيقات النووية – صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، حيث يزداد الخطر النووي في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بمضمون هذه الأركان، لأنها مسؤولة عن المساهمة إسهاماً كبيراً في تعزيز السلم والأمن في العالم.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لأنشطة الوكالة الساعية إلى تحقيق هدفي التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسلامة النووية. فضلاً عن ذلك، ندرك دور الوكالة الذي لا غنى عنه في ميدان التحقق النووي.

وبالنسبة للأمن النووي على وجه الخصوص، نود أن نشير إلى صندوق الوكالة للأمن النووي، الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعمه. وندعو جميع الدول إلى إلزام نفسها بتمويل صندوق الأمن النووي.

وتمثل اتفاقات ضمانات الوكالة الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية معيار التحقق الذي تستعمله الوكالة حالياً. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى هذه الاتفاقات وبروتوكولاتها على أنها شروط مسبقة لنظام ضمانات فعال وموثوق.

ويسعى الاتحاد الأوروبي لجعل البروتوكولات الإضافية شرطاً للإمداد بالصادرات النووية. ولدى جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بروتوكولات إضافية سارية المفعول منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. ونحث جميع الدول التي لم توقع بروتوكولاً إضافياً بعد على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ونحث أيضاً جميع الدول التي وقعت اتفاقات ضمانات وبروتوكولات اختيارية ولكنها لم تُدخلها حيز النفاذ بعد على أن تدخلها حيز النفاذ دون مزيد من التأخير، لأن هذا من شأنه أن يعزز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وأن يسهم في أمن جميع الدول ويزيد الثقة الضرورية للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حصراً.

ونحن من خلال إجراءاتنا المشتركة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ندعم أنشطة الوكالة في ميادين الأمن النووي والتحقق وتعزيز التشريعات الوطنية والبنى التحتية التنظيمية لتنفيذ الصكوك الدولية في مجالي الأمن النووي ومراقبة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

ومن مجالات التعاون الرئيسية الأخرى بين الاتحاد الأوروبي والوكالة تعزيز قدرات الدول على رصد الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، والتصدي له.

ولسلامة وأمن المصادر المشعة ودور مدونة السلوك التي اعتمدها مؤتمر الوكالة العام الذي عقد في عام ٢٠٠٣ أهمية فائقة. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بإتباع المدونة وفقا للتوجيه الأوروبي بشأن الرقابة على المصادر المختومة العالية الإشعاع و المواد المشعة المجهولة المصير. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع البلدان على إعلان التزامها السياسي بالمدونة وبتنفيذ الإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

ولا تزال الوكالة هامة للغاية في المكافحة العالمية للإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية. وهذا سبب آخر يدعو الدول الأعضاء في الوكالة لأن تقدر أيما تقدير خبرتها المحايدة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأنه لا يزال يتعين على ما يزيد على مائة دولة توقيع البروتوكولات الإضافية وتنفيذها. ونحث هذه الدول على التوقيع عليها وتنفيذها دون تأخير.

وفي تموز/يوليه الماضي، مضى على إنشاء الوكالة رسميا ٥٠ عاما. وقد تأكد مع مرور الوقت أن الوكالة أسهمت إسهاما كبيرا في تناقص جميع المخاطر المرتبطة بالأنشطة النووية والمتصلة بمسائل الأمن المدني ونظام عدم الانتشار النووي العالمي. ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه للوكالة على الفوائد التي حققها عملها من أجل عالم أكثر أمنا وسلاما.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على دعمه الكامل للوكالة. ويسعده أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار بشأن تقرير هذا العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المرتبطة بها: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وأكوادور وباراغواي وبيرو وأروغواي وفنزويلا.

اسمحوا لي، أولا، أن أهنئ السيد كريم بانتخابه رئيسا للجمعية العامة وأن أنقل إليه دعم البلدان التي ذكرتها لقيامه بمهامه.

كما تود السوق والدول المرتبطة بها أن تشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على حضوره بين ظهرانينا اليوم وعلى تقديمه التقرير السنوي عن أعمال الوكالة. وتود أيضا أن تعرب عن امتنانها لحضور السفير ميلنكو سكوكنك، ممثل شيلي، الذي قدّم مشروع القرار A/62/L.5، ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ بصفته رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والوكالة، التي تحتفل بعيد ميلادها الخمسين، أصبحت منتدى هاما متعدد الأطراف في مجال أنشطة الدعوة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقدر بلداننا تقديرا كبيرا علاقاتها مع الوكالة. ونهنئ المدير العام بالمهنية والحياد اللذين يميزان اضطلاعه بمسؤولياته الكبيرة.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث للوكالة: نقل التكنولوجيا والسلامة والتحقق.

وتود السوق والدول المرتبطة بها أن تؤكد على ضرورة أن تتقيد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقيدا دقيقا بأهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، وفقا

للالتزامات الدولية وعملا بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وأود أن أؤكد أيضا على أن أية محاولة لإعادة تعريف التوازن الحساس للالتزامات والمسؤوليات بموجب معاهدة عدم الانتشار للتشكيك في مشروعية مطامح الدول إلى التطوير التكنولوجي للطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية لوحدها يمكن أن يسهم في تقويض النظام الذي أرسته المعاهدة والذي يحظى بقبول واسع.

ونلاحظ باهتمام المناقشة المتعلقة بالمبادرات الرامية إلى جعل دائرة الوقود متعددة الأطراف.

وتعرب السوق والدول المرتبطة بها عن تأييدها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها الهيئة المختصة للتحقق من تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات الواردة في اتفاقات الضمانات.

ونرحب بالدول الأعضاء الجديدة في الوكالة: جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ونيبال والبحرين والرأس الأخضر. ونهنئ أيضا الإكوادور على انتخابها عضوا في مجلس محافظي الوكالة.

ونود أن نؤكد أيضا على الأهمية التي نوليها للتعاون الدولي والمساعدة الفنية على الصعيد المتعدد الأطراف، عن طريق المشاركة النشطة والتعاون مع برنامج التعاون الفني في الوكالة واتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي ترأسه فترويلا منذ أيلول/سبتمبر الماضي.

ومن دواعي سرورنا أن نُقر بالجهود التي تبذلها الوكالة والدول الأعضاء في تعزيز التعاون الدولي في مجالي السلامة النووية والإشعاعية وسلامة النقل وإدارة النفايات. وبصورة خاصة، نود أن نبرز التقدم المحرز في الأنشطة العديدة التي تهدف إلى تعزيز الأمن والحفاظ عليه – تلك الأنشطة المتصلة بشبكات الاتصال و المعلومات للسلامة النووية والوقاية من الإشعاع – وتلك التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية التنظيمية الوطنية لمراقبة المصادر المشعة.

كما نُقر بجهود أمانة الوكالة والدول الأعضاء في مجالي التعليم والتدريب بشأن السلامة النووية والوقاية من لإشعاع.

ونود أيضا أن نُشير إلى فعالية نظام التحقق الذي تطبقه الوكالة كآلية لطمأنة المجتمع الدولي بشأن الأغراض السلمية للبرامج النووية. ومع ذلك، فإننا نؤمن أنه، يجب الاستمرار، بمساعدة الدول الأعضاء، في بذل الجهود بغية إيجاد فعالية أكبر في تنفيذ الضمانات.

واسمحوا لي أن أذكر على وجه الخصوص النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها الذي تنفذه الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، وكذلك التعاون بين الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية والوكالة الدولية.

كما نود أن نؤكد على النتائج الإيجابية التي حققتها الوكالة الدولية في بلوغ هدفها المتمثل في استخدام العلوم النووية بحيث تعالج بشكل مستدام الاحتياجات الاقتصادية – الاجتماعية للدول الأعضاء عن طريق الاستخدام الآمن للطاقة النووية، بما في ذلك في مجالات إنتاج الغذاء والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والحماية البيئية والتطبيقات الصناعية.

ونظرا لأن بلداننا تواجه توقعات جديدة متوسطة الأجل لتوسع كبير في استخدام موارد الطاقة النووية، ولأنها تدرك بأن الوصول إلى مصادر طاقة كافية ويعول عليها هو أمر هام لتحقيق التنمية، فإنها تقر بأهمية الدعم القيّم الذي يمكن للوكالة أن تستمر في تقديمه للدول الأعضاء التي

تستكشف إمكانية إدخال أو توسيع استخدام الطاقة النووية لديها.

ونوافق أيضا على تقييم الوكالة بأنه ينبغي للأبحاث التكنولوجية والعلمية أن تركز على صنع تصميمات جديدة لمفاعلات ذات طاقات مختلفة أكثر فعالية ومتاحة بصورة أوسع، يمكن تشييدها بشكل أسرع وتحتاج إلى رأس مال أقل.

وفيما يتعلق بإدارة الوقود المستهلك والنفايات نؤمن بأن إدارة الوقود الطويل الأجل والتخلص منه ما زالا يشكلان تحديا في ضوء زيادة التوقعات بالنسبة إلى الطاقة النووية وزيادة المخزونات من الوقود المستهلك. ونقدر الجهود التي ما زالت الأمانة تبذلها بشأن الخيارات المتاحة أمام المكان الجيولوجي النهائي للتخلص من النفايات عالية الإشعاع أو النفايات الطويلة الأجل أو الوقود المستهلك.

ونقدر أيضا العمل الذي أنجزته الوكالة في مجال سلامة وأمن المرافق والمواد النووية. إضافة إلى ذلك نرحب بالتحسين الذي أدخلته فيما يتعلق بسلامة المرافق النووية والصيانة الآمنة للمواد النووية.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى المنشور الصادر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ بعنوان ”مبادئ السلامة النووية“، الذي يتضمن ١٠ مبادئ جديدة. ويمثل المنشور تنقيحا مركزا يحل محل المنشور السابق عن الموضوع ويشكل أساسا للشروط المطلوبة لسلامة المرافق النووية، فضلا عن الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها لحماية الناس والبيئة من التعرض للإشعاع المؤيّن.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد الإرهاب النووي والإرهاب الإشعاعي، وعن دعمنا لمبادراتها الهادفة إلى الترويج للتطبيق العالمي للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالحماية الفعلية للمواد والمرافق النووية ومصادر الإشعاع النووي.

السيد إهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

نشكر الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، السيد البرادعي، على عرضه تقريرها لعام ٢٠٠٦، ولموافاتنا بآخر المعلومات عن التطورات في عام ٢٠٠٧. ونشيد أيضا بالوكالة على اضطلاعها الكفء بولايتها.

زيادة اهتمام الدول الأعضاء بالطاقة النووية كمصدر للكهرباء يزيد من مسؤولية الوكالة، التي ينبغي لها أن تدعم عملية تقوية استخدام البلدان النامية للطاقة النووية سعيا إلى تلبية احتياجاتها والتقليل في الوقت ذاته من وطأة الارتفاع في إنتاج واستهلاك الطاقة على البيئة.

إننا نرحب بالتدابير المتخذة لكفالة موثوقية محطات الطاقة النووية في شتى أنحاء العالم، خاصة المفاعلات التي تقرر في الماضي إغلاقها. ونحث كل الدول الأعضاء على تطبيق إجراءات تقييم الموثوقية التي تنطوي على إشراك الوكالة إشراكا كاملا، ليتسنى كفالة التقيد بأعلى معايير السلامة والأمن. ونرحب بالمساعدة المعروضة من خلال خدمات الاستعراض الرقابي المتكاملة.

إن وقف تشغيل المرافق النووية يجب الاضطلاع به مع إيلاء الاعتبار الكامل للمخاطر التي تهدد البشرية، لا سيما الإرهاب النووي. وإننا نشيد بالمساعدة المعروضة من الدول الأعضاء لتقييم المرافق النووية ووقف تشغيل المرافق النووية السابقة، وكذلك المساعدة في تطهير مواقع محطات الطاقة النووية المفككة. وإننا نعول بصورة تامة على قيام الوكالة برسم خطى اتساق معايير السلامة وتقوية البنى التحتية الرقابية. ويسرنا أن نلاحظ أن الوكالة تبذل جهودا

لتعريف التحديات الرئيسية في هذا الميدان والرد عليها بصورة ملائمة.

الاهتمام المتزايد بالطاقة النووية كمصدر للكهرباء يزيد من أهمية الجهود المبذولة لتطوير تقنيات ابتكارية لتوليد الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب برفع مستوى المشاريع الدولية للوكالة بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورة الوقود النووي إلى مستوى المرحلة الثانية، بهدف كفالة تعزيز الاقتصاد وتحسين السلامة، مع التركيز بوجه خاص على تطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم تتصف بالسلامة وزهد الثمن. وقد قدمت أفريقيا مساهمة كبيرة في تلك الجهود. ونثني، في ذلك السياق، على جنوب أفريقيا لتطويرها المفاعل المرن المزدوج الطبقة بحجم ١٦٥ ميغاواطا.

ونحث الوكالة على تحسين أنشطتها البحثية والتطويرية لإيجاد حلول يعول عليها لمشاكل إدارة الوقود المستهلك والنفايات العالية الإشعاع ابتغاء الحفاظ على دورة الحياة على الأرض. وعلى نفس المنوال نرحب بشتى المقترحات الرامية إلى إنشاء مصادر يعول عليها للإمداد بالوقود النووي، بما في ذلك المقترح المتعلق باستحداث مصرف وقود فعلي أو مفترض، تحت رعاية الوكالة، يعمل على أساس معايير منع الانتشار المجردة من الاعتبارات السياسية وغير التمييزية. وإننا نحث الوكالة على تصدر الجهود في تطوير خيارات إمداد دولية يعول عليها لاستمالة الدول الأعضاء إلى بناء الثقة المتبادلة في هذا المجال.

هذه المساعي تزيد من الشفافية وتنزع الصفة السياسية تماما عن مسألة الإمداد بالوقود النووي للاستخدام السلمي. كما أنها تؤمّن الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية، تمشيا مع معايير منع الانتشار النووي المتفق عليها. وإننا نؤيد النهج التدريجي، المقرون بتطمينات متعددة، الذي أوصى به المدير العام، ونرحب بإنشاء لجنة التوجيه الدولية المعنية بحالات رفض الشحن للمواد الإشعاعية لكفالة أن تخضع القرارات المتخذة في هذا المجال للتمحيص، لمنفعة كل الأطراف المعنية.

ونلاحظ مع شديد الاهتمام أنشطة الوكالة المتعلقة بتطوير وتشاطر تطبيقات سلمية أخرى للطاقة النووية، خاصة في ميادين الطب والإمدادات الغذائية والزراعة ومكافحة الآفات وإدارة موارد المياه. ونشجع الوكالة على مضاعفة جهودها لتعبئة الموارد اللازمة للنجاح في نشر المعرفة على نطاق واسع حول التطبيقات المتاحة. ونشكر المانحين الكرماء الذين تبرعوا فساهموا في الزيادة المسجلة في الموارد التي جرت تعبئتها لهذا الغرض في عام ٢٠٠٧.

والى جانب الجهود المبذولة لتحسين سلامة وأمن منشآت الطاقة النووية، لا يمكن الجزم حتى الآن باستبعاد وقوع الحوادث والطوارئ. وقد اتخذت الوكالة شتى التدابير لرفع درجة الاستعداد، فضلا عن الاستجابات المبكرة الكافية. وإننا نحث الدول الأعضاء على الدعم التام للخطوات المتخذة. وفي هذا المضمار، ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القانون الدولية الخاصة بالسلامة النووية والأمن النووي.

ونرحب بالأنشطة الواسعة المتنوعة من التعاون التقني التي طورتها الوكالة، لا سيما اعتماد اللجنة المعنية بمعايير السلامة لخارطة طريق لتحديث التوجيهات في مجال النقل، والقرار بنشر طبعة جديدة في عام ٢٠٠٩، والتعاون بين الوكالات لتحقيق هذا الغرض.

وتولي المجموعة الأفريقية اهتماما بالغا لما تتخذه الوكالة من مبادرات لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدراتها لكشف المواد المشعة باستخدام الأدوات اليدوية والثابتة. وينبغي تقديم هذه المعونة إلى البلدان الأفريقية في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أما فيما يتعلق بأنشطة التحقق، فقد أثبتت الوكالة أنها السلطة الدولية الوحيدة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يعول عليها لتوفير الضمانات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للمواد النووية. ونناشد جميع الدول التي تطور أنشطة نووية أن تبرم مع الوكالة اتفاقات ضمانات شاملة من أجل تحقيق عالمية نظام الضمانات. ونشجع جميع الدول على إبرام بروتوكولات إضافية وعلى التعاون الكامل مع الوكالة في تنفيذها.

وترحب المجموعة الأفريقية بما بذلته الوكالة من جهود لتعزيز هذا التعاون. ونعول عليها في مواصلة تنفيذ الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما وزراء الطاقة الأفارقة خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في الجزائر العاصمة في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد تعهد الوزراء في الإعلان بتشجيع وتعزيز السلامة والأمن في المجال النووي في إطار نهج شامل يهدف إلى الاستخدام المسؤول للطاقة النووية للأغراض السلمية في امتثال تام لمعايير عدم الانتشار.

وأخيرا، تشدد المجموعة الأفريقية على الحاجة إلى وضع نهج تعاوني بغية تسوية النزاعات الدولية المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، وترحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا فيما يتعلق بالحالات الراهنة قيد النظر. ونرحب بإمكانية استئناف موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الرصد والتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المتفق عليه بين الوكالة وذلك البلد.

وندعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية من أجل التسوية السلمية لكل المسائل العالقة في هذا الصدد.

وخلاصة القول، تؤكد المجموعة الأفريقية مجددا كامل دعمها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأييد الدول الأفريقية لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في مساعدة البلدان النامية، لا سيما الدول الأفريقية، في التطبيق العملي السلمي للطاقة الذرية والحصول على التكنولوجيات المتعلقة بها.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، ونشكره على عرضه للتقرير السنوي للوكالة.

لقد كانت روسيا من بين مؤسسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما انفكت تدعم عملها بنشاط. وقد أصبحت الوكالة خلال نصف قرن من وجودها منظمة بارزة ومؤثرة. وهي اليوم تتمتع بسلطة مستحقة وتسعى لكفالة استخدام الطاقة النووية بأسلم طريقة ممكنة، وللأغراض السلمية دون غيرها. وتتميز أنشطتها بقدر عال من الاحترافية وعدم الانتهازية السياسية. ونحن على ثقة بأن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهميتها سيتعززان في عصر إحياء أهمية الطاقة النووية هذا. ونشيد بجهود السيد البرادعي، الذي يرجع له الفضل بصورة كبيرة في ما حققته الوكالة من نجاح.

وتمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة دولية فريدة لديها سلطة تقييم امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤيد مواصلة تطوير آليتها المعنية بالتحقق وأنشطتها المتعلقة بالمراقبة. ويجب مواصلة إيلاء اهتمام خاص لتحقيق عالمية البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات باعتباره أداة أساسية لزيادة فعالية أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالضمانات بغية التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وقع رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، على قانون

اتحادي بعنوان ”في ما يتعلق بالمصادقة على البروتوكول الإضافي بين الاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية للاتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية“. واعتمد مجلس النواب بالبرلمان الاتحادي القانون في ١٤ أيلول/سبتمبر وأقره مجلس الاتحاد في ١٩ أيلول/سبتمبر.

وتشكل المصادقة على البروتوكول الإضافي إسهاما عمليا لروسيا في تعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. ويمثل البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء فعالا لكفالة ثقة المجتمع الدولي باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتحديد الأنشطة النووية غير المعلن عنها في الوقت المناسب. ونرى أن تحقيق عالميته يشكل أحد المجالات الهامة لأنشطة عدم الانتشار.

ودأبت روسيا على تقديم المساعدة وستظل تقدمها في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سيكمل ٢٥ عاما من وجوده هذا العام. وتشمل وسائل توفير تلك المساعدة برنامجها الوطني المعني بالدعم العلمي والتكنولوجي للضمانات.

إن التهديد المتمثل في وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين يزيد من إلحاح ضرورة بذل جهود دولية فعالة في مجال عدم الانتشار. والطابع اللاإنساني للأعمال الإرهابية، بما فيها تلك الأعمال المرتكبة في روسيا، يدل على الحاجة إلى وضع ضمانات يمكن التعويل عليها للحيلولة دون وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، بصورة أساسية من خلال تعزيز الإجراءات المشتركة بغية إيجاد نظام عالمي للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة – لا سيما، في مجال الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى وضع المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي اقترحها رئيسا روسيا والولايات المتحدة، والتي حظيت بالفعل بتأييد ٦٢ دولة. وهي تسعى أساسا لتعبئة جهود الدول بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية. ونعتقد أن تنفيذ المبادرة يعزز ويوسع بصورة كبيرة نطاق العمل الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لها مركز المراقب لدى المبادرة.

ويسرنا توسيع نطاق التفاعل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد أولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام اهتماما كبيرا لتطوير جهودها لضمان الامتثال لمعايير عدم الانتشار. وفي مجال الأسلحة النووية، يعني هذا الأمر وضع تدابير عملية لضمان استفادة البلدان التي تمتثل تماما لالتزاماتها من منافع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وقد صممت المبادرة التي تقدم بها الرئيس الروسي، السيد بوتين، لإنشاء بنية تحتية عالمية للطاقة النووية، بإقامة مراكز دولية لتوفير خدمات دورة الوقود النووي، من أجل تنفيذ تلك المهمة. وهي تتوخى إيجاد مراكز دولية لتوفير خدمات دورة الوقود النووي. وكخطوة أولى، أنشأت روسيا في أنغارسك مركزا دوليا لتخصيب اليورانيوم. وسيتيح للدول إمكانية الحصول بصورة مضمونة على قدرات تخصيب اليورانيوم بغية تلبية احتياجاتها من الطاقة النووية، دون الحاجة إلى إنشاء دوراتها الخاصة بها للوقود النووي. والمركز الذي أسسته روسيا وكازاخستان مفتوح لمشاركة أطراف ثالثة، دون أي شروط سياسية. وهو الآن

بصدد استكمال الإجراءات المتعلقة بالامتثال لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا للمبادرات الأخرى الرامية إلى حل مسألة التطوير الواسع النطاق للطاقة النووية استنادا إلى التعاون الدولي. ويرمي البيان المشترك للولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الإجراءات المشتركة للطاقة النووية وعدم الانتشار، الذي اعتمد في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، إلى المزج بين تلك المبادرات لتحديد شكل جديد للتفاعل الدولي في مجال تطوير الطاقة النووية. ويمكن لجميع الدول المهتمة بالأمر، سواء الحائزة على دورة وقود نووي وتكنولوجيات نووية أو التي لديها فقط العزم على استخدام الطاقة النووية، أن تشارك في هذا العمل.

وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما في مجال تطوير التكنولوجيات النووية المبتكرة لدعم المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، الذي يجري تنفيذه في إطار مبادرة الرئيس الروسي بشأن تقديم الدعم في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة للبشرية، وهو خطوة هامة للغاية نحو إيجاد حل شامل للمشاكل المرتبطة بعدم انتشار الأسلحة النووية والانتعاش البيئي للأرض.

ونثني على التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالأمان النووي. فقد أصبح ممكنا، بمشاركة الوكالة النشطة، تحقيق نجاح كبير في زيادة سلامة تشغيل محطات الطاقة النووية ومعالجة المواد والمصادر والنفايات المشعة.

ونؤيد الأنشطة التي تقوم بها الوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية.

وأود أيضا أن أشير إلى بعض الجوانب البارزة في أنشطة الوكالة.

المشكلات المعقدة تقتضي الأخذ بنُهج شاملة. وينطبق هذا على الحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ويسرنا التعاون الذي بدأ بين إيران والوكالة لحل المسائل المعلقة. ذلك أن الاتفاق بين الوكالة وطهران على خطة عمل وتنفيذ هذه الخطة هو خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن يستمر البحث عن حل سياسي ودبلوماسي شامل لبرنامج إيران النووي، كما يجب تعزيز الاتجاهات الإيجابية التي بدأت في الظهور، فلا بديل عن التسوية السلمية لهذه المشكلة.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن بصفة عامة نقيّم العمل الذي تم في سياق محادثات الأطراف الستة لحل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية تقييما إيجابيا. وقد أنجزت أولى مراحل إخلائها من السلاح النووي بنجاح. ويجب الآن أن تتخذ خطوات عملية لتنفيذ المرحلة الثانية.

وأود أن أؤكد مجددا تأييدنا لمشروع القرار بشأن تقرير الوكالة. وبصفة روسيا من المشتركين في تقديم مشروع القرار، فهي تؤمن إيمانا كاملا بأهمية العمل الذي تؤديه الوكالة، وتثق بأنه سوف يستمر من أجل تعزيز الأمن الدولي.

السيد تشينغ جينغاي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أولا أن يعرب عن شكره الصادق للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره المفصل عن أعمال الوكالة خلال العام الماضي.

ويصادف هذا العام ذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء الوكالة. وعلى مدى النصف قرن الذي انقضى على إنشائها، حققت إنجازا ملحوظا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. ويقدر المجتمع الدولي عملها وإنجازاتها تقديرا كبيرا. وباسم الوفد

الصيني، أتقدم بتهنئتي للوكالة. وسوف تؤيد الصين كما تفعل دائما اضطلاع الوكالة بدور أكبر لتعزيز الهدفين الرئيسيين اللذين أشرت إليهما على نحو متوازن.

ويسرنا التنويه بأن الوكالة قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال التعاون التقني في عام ٢٠٠٦، الذي شهد مقارنة بالعام الذي سبقه زيادة ملحوظة في الموارد الجديدة للتعاون التقني وفي معدل الإنجاز ومعدل تنفيذ البرامج، وتسهم برامج التعاون التقني إسهاما إيجابيا في تشجيع الدول الأعضاء على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونرجو أن تقدم الوكالة مزيدا من المدخلات وأن تحفز الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الأهمية للتعاون التقني.

وتحتفظ الصين بتعاون شامل مع الوكالة والدول الأعضاء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتدعم الصين برامج التعاون التقني برعاية الوكالة وتشارك فيها مشاركة فعلية. ففي عام ٢٠٠٦، اضطلعت الصين بـ ٢٦ مشروعا للتعاون التقني على الصعيد الوطني و ٥٠ مشروعا على الصعيد الإقليمي وعبر الإقليمي في التكنولوجيات المتعلقة بتوليد الطاقة النووية وبالفيزياء النووية والكيمياء النووية والهندسة النووية.

وتؤيد الصين وتشترك دائما في أنشطة الوكالة لتحسين الأمن والسلامة النووية. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت مشاركة الصين في قاعدة بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع فيما يتعلق بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وأنشأنا كذلك في بيجين المركز المشترك للتدريب على الضمانات النووية والأمن النووي، الذي لن يقتصر عمله على تدريب الخبراء على الأمن النووي والضمانات من أجل الصين، بل سيقدم أيضا الخدمات ذات الصلة للدول الأعضاء الأخرى في المنطقة.

وقد عقدت الصين أيضا ترتيبات خاصة مع الوكالة في مجال التعاون الأمني النووي. وسيتعاون كلا الجانبين على تحقيق الأمن النووي في المناسبات العامة الكبرى، بما فيها دورة بيجين للألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، تؤيد الصين جهود الوكالة الحثيثة لتعزيز فعالية نظام الضمانات وكفاءته. ونأمل أن تواصل الوكالة تحسين وتعزيز عالمية نظام البروتوكولات الإضافية وفعاليته.

وما برحت الوكالة تؤدي أيضا دورا هاما في حل المسائل النووية الإقليمية. فبالإضافة إلى قيامها بالرصد والتحقق المتعلقين بإغلاق وختم المنشآت النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في يونغبيون، أحرزت تقدما مع إيران في إيضاح المسائل المعلقة بشأن البرنامج النووي للبلد المذكور. وتعرب الصين عن تقديرها لهدف الوكالة ولمواقفها العادلة في التصدي للمسائل المعنية، وتؤيد استمرار الوكالة في بذل جهودها في هذا الصدد.

وتود الصين أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا تأييدها للمحافظة على نظم عدم الانتشار النووي الدولية، ومعارضتها لانتشار الأسلحة النووية. ونرى أن تحل المسائل النووية الإقليمية سلميا من خلال المفاوضات الدبلوماسية على أساس الحوار والتشاور على قدم المساواة من أجل صون الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وسوف تواصل الصين بالاشتراك مع الأطراف الأخرى المعنية أداء دور بنّاء في حل هذه المسائل.

السيد بنيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تجري هذه المناقشة في لحظة ذات أهمية خاصة. فنحن نحتفل بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي جديرة منا بالتقدير على الدور الهام الذي تضطلع به على الساحة الدولية.

وتعتز كوبا بأنها من الأعضاء المؤسسين للوكالة. وسوف نواصل تقديم الدعم الكامل لها في أعمالها.

إن العالم يمر بأزمة غير مسبوقة في الطاقة. ولا بد من اتخاذ إجراء عاجل. فأسعار النفط ترتفع يوميا، بعد أن بلغت مستويات لم يكن من الممكن تصورها منذ أعوام قليلة فقط. والحاجة اليوم أعظم مما كانت في أي وقت مضى إلى مصادر بديلة للطاقة مقبولة ومستدامة. وفي هذا الصدد، تثني كوبا على الجهود المبذولة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض بناء القدرات وزيادة الوعي بتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية.

ونرفض أي محاولة تبذل لاستخدام الوقود النووي كوسيلة للإرغام السياسي أو الاقتصادي، أو كوسيلة لتحقيق لاحتكار توزيعه من قِبل عدد قليل من البلدان.

وتعلق كوبا أهمية خاصة على التعاون بين البلدان النامية. ونكرر تأكيد تأييدنا للاتفاق التعاوني الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ARCAL)، كآلية أساسية لتعزيز التعاون في مسائل الطاقة النووية للأغراض السلمية فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وتدعو نتائج تنفيذ خطة العمل للتحالف الإستراتيجي بين أركال والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الإعجاب، وكذلك نتيجتها الملموسة الأولى وهي إعداد الإطار الإستراتيجي الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتشارك كوبا أيضا بنشاط في البرامج البحثية المنسقة، التي لا شك في أهميتها وفعاليتها.

ونشيد بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الهياكل الأساسية اللازمة لمواجهة الطوارئ الإشعاعية. وستواصل كوبا الإسهام في تحقيق ذلك الهدف بتقديم الخبراء وبطرق أخرى.

وإننا نحتفل هذا العام بالذكرى السابعة عشرة للبرنامج الصحي الكوبي لتوفير العلاج للأطفال من المناطق المتضررة بحادثة تشيرنوبل. وأمكن، في إطار ذلك البرنامج، أن نعالج في بلدنا ٢٣ ٠٠٠ مريض – معظمهم من أوكرانيا، وروسيا، وبيلاروس. ونكرر تأكيد استعداد كوبا لمواصلة تشاطر الخبرة الواسعة المتوفرة لدى اختصاصيينا والمكتسبة عن طريق هذا البرنامج.

إن الحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي الإجرامي وغير القانوني الذي ظلت تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا طوال السنين السبع والأربعين الماضية يؤثر تأثيرا مباشرا على التعاون التقني الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كوبا. ويعوق ذلك الحصار على نحو كبير شراء بلدنا للمعدات والكاشفات. وحدث في العام الماضي عدد من الحالات الجديدة لشركات تابعة للولايات المتحدة، أو شركات تابعة لبلدان أخرى ولكن يدخل في تمويلها رأس مال من الولايات المتحدة، رفضت أن تبيع للوكالة الدولية للطاقة الذرية معدات متجهة إلى كوبا. وبالمثل، رفضت سلطات الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول للاختصاصيين الكوبيين لمنع اشتراكهم في اجتماعات تقنية هامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية معقودة في أراضي الولايات المتحدة.

وتكرر كوبا تأكيد رفضها القاطع للتلاعب السياسي بالتعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهذا التلاعب يتنافى والنظام الأساسي للوكالة.

ويجب أن يكون هناك احترام تام لحق الدول غير القابل للتصرف في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بدون تمييز ووفقا للالتزامات القانونية التي تضطلع بها كل منها.

ولا يمكن قبول محاولات البعض استباق الحكم على الطبيعة السلمية أو غير السلمية للبرامج النووية لبلدان معينة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من الوفاء بالالتزامات المضطلع بها بموجب اتفاقات الضمان التي دخلت فيها كل دولة عضو. ولا يمكن لأي دولة، مهما بلغت قوتها، أن تغتصب لنفسها هذه الولاية. ويجب ألا يكون هناك أي ضغط من أي نوع أو تدخل غير مشروع في أساليب عمل الوكالة قد يضر بفعاليتها وموثوقيتها.

وترحب كوبا بالجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية وأمانة الوكالة لتسوية المسائل المعلقة. ونشيد بخطة العمل التي اتفق عليها الطرفان وندعمها. وتثبت المحادثات المكثفة التي أفضت إلى اعتمادها استعداد الطرفين كليهما للتحرك بطريقة بناءة نحو حل معقول.

لقد سارعت بعض البلدان باهتياج إلى تفنيد نص الاتفاق، حتى قبل نشره، في تحد جلي للرأي المؤيد من جانب غالبية أعضاء المجتمع الدولي. ونكرر الإعراب عن معارضتنا لأي محاولة لجعل حل هذه المسألة – أو أي مفاوضات – رهنا بتعليق إيران الانفرادي لأنشطتها بشأن دورة الوقود النووي. فهذا شيء تمييزي، وغير قانوني، وينتهك مبدأ المساواة السيادية للدول المنصوص عليه في الميثاق. والحوار غير المشروط وعلى أساس من المساواة والاحترام المتبادل هو وحده الذي سيؤدي إلى حل هذه المسألة.

ونكرر، علاوة على ذلك، تأكيد تأييدنا لمحادثات الأطراف الستة للتوصل إلى حل طويل الأجل للمسألة النووية الكورية عن طريق الدبلوماسية والحوار. وترحب كوبا، في هذا الصدد، بالاتفاقات على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في تنفيذها.

وعلى الرغم من النهاية المعلنة للحرب الباردة، مازال هناك ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، منها ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ جاهزة للاستخدام الفوري. ولم تتوقف برامج تحديث الأسلحة النووية. ويشكل مجرد وجود الأسلحة النووية والنظريات التي تقضي امتلاكها واستعمالها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وترفض كوبا التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن مواصلة إعطاء المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أهمية ثانوية، في الوقت الذي يجري فيه تفضيل عدم الانتشار الأفقي. فنزع السلاح النووي هو الأولوية العليا لنزع السلاح وينبغي أن يظل كذلك.

وأختتم كلمتي بإعادة تأكيد دعم كوبا التام للأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بتعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

السيد المراد (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما مدرجا في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالمبادئ التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، لاسيما تأمين السلم والأمن الدوليين.

إن دولة الكويت، بعد الإطلاع على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتقدم بخالص الشكر والتقدير لمدير عام الوكالة السيد محمد البرادعي وكل العاملين بها على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب في سبيل تحقيق غايات ومطامح شعوب ودول العالم، من خلال تعزيز مبادئ الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما فيه خير ومنفعة البشرية.

كما تتقدم بالتهنئة لممثل تشيلي الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد ميلنكو سكوكنك، بانتخابه رئيسا لمجلس إدارة الوكالة، ونشكره على تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة لعام ٢٠٠٦ المعروض على الجمعية العامة. وبلدي من مقدمي ذلك المشروع.

إن دولة الكويت، منذ انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٨، تركز في تعاونها مع إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتعلق ببناء القدرات الذاتية، وتأسيس المختبرات الخاصة بقياس مستوى النظائر المشعة الموجودة في مياه وتربة الكويت.

وإيمانا منا بأهمية إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الوقاية من الإشعاع النووي والتداول الآمن للمواد المشعة، بادرت بلادي خلال السنوات الثلاث الماضية باستضافة ورش عمل إقليمية بالتعاون مع الوكالة، كما أنها تحرص على مواصلة إرسال متدربين للمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد بمقر الوكالة.

وتؤدي الوكالة دورا رئيسيا من خلال برنامجها المتعلق بالتكنولوجيا النووية، من تبادل للمعلومات والمعارف النووية، ونقلها إلى الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير استخدام العلوم النووية التكنولوجيات المرتبطة بها والوفاء، على نحو مستدام، بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك عبر الاستخدام المأمون للقوى النووية وإنتاج الأغذية ورعاية الصحة البشرية وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وتنفيذ التطبيقات الصناعية والطب النووي. وجهود الوكالة المندرجة ضمن الدعائم الثلاث لولايتها، التي تشمل التكنولوجيا والأمان التحقق، ترسي الأساس الذي يكفل إسهام التكنولوجيا النووية في تعزيز السلام والصحة والازدهار.

وفي هذا السياق، نؤكد على ما جاء في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٦، الوارد في الوثيقة A/62/258 حول تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في علاج مرض السرطان، حيث يسعى برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان، إلى مساعدة البلدان النامية على إدراج العلاج بالأشعة ضمن الإطار الأوسع للوقاية منه ومكافحته. وقد ساعد هذا البرنامج في عام ٢٠٠٦، على زيادة الوعي بمرض السرطان المستفحل في العالم النامي، وبضرورة التخطيط الشامل والمتعدد التخصصات لمكافحته. ونشيد في هذا الصدد، بالجهود المبذولة بهدف جمع أموال لبرنامج العمل، حيث تم تأمين عدد من المنح والتبرعات والمساهمات العينية. وتذكر مساهمة صندوق الأوبك للتنمية، الذي تساهم فيه الكويت، بفعالية، بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج العمل لعلاج السرطان.

ولا شك في أن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به لوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية، واستثمارها لأهداف سلمية بأكثر السبل أمانا، لا يمكن له أن يحقق غاياته دون أن تتضافر جهود الدول كافة. وإننا نلاحظ، بمزيد من الأسف، أن دعوة الوكالة لبعض الدول ذات الأنشطة النووية المتقدمة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار عند تطبيق ضمانات الوكالة لا تلقى قبولا أو تجاوبا، الأمر الذي يؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، فإن منطقة الشرق الأوسط لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار طالما بقيت إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة، مما يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق عالمية

معاهدة عدم الانتشار النووي، ويسبب اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار، ويجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعا قد يشجع دولا أخرى على السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها، بذريعة غض البصر والتهاون في التعامل مع الدول التي ترفض فتح منشآتها للتفتيش.

إن هذا التعنت الإسرائيلي في رفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنه أن يبعث المزيد من القلق والتوتر في منطقة الشرق الأوسط، ويعرقل النداءات المستمرة من دول المنطقة بضرورة إخلاء تلك المنطقة، بما فيها منطقة الخليج، من أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وأنوه في هذا الصدد، بأن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أوصى بإجراء دراسة مشتركة لدوله، لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير والأنظمة الدولية.

وفي ما يتعلق بتطورات الملف النووي الإيراني، وانطلاقا من إيماننا بضرورة احترام المبادئ والشرعية الدولية، ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، تدعو دولة الكويت المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، يجنب منطقة الخليج أية أزمات من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار.

وإذ يرحب بالاتفاق الأخير بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره خطوة هامة في طريق تبديد المخاوف والشكوك حيال البرنامج النووية الإيراني، فإننا نأمل باستمرار الحوار والتعاون بشفافية، إلى أن تتم معالجة المسائل والشواغل الدولية كافة ومنح الدبلوماسية كامل الوقت، من أجل ضمان الوصول إلى حل سلمي يمكن أن يتحقق من خلال تحلي جميع الأطراف المعنية بالمرونة والحكمة والمسؤولية. ونتمنى للمباحثات التي تجري حاليا في طهران بين المسؤولين الإيرانيين ووفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية النجاح والتوفيق.

ولا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن أمل بلادي في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل التطبيق الكامل، وغير الانتقائي، لجميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الرئيسية الثلاث، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

السيد شافيز باساغويتيا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بيرو أن يعرب عن امتنانه لحضور المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعرضه للتقرير السنوي عن عمل الوكالة.

ونود أن نشكر أيضا السفير ميلينكو سكوكنك، ممثل تشيلي، على عرضه مشروع القرار ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، بصفته رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة للجنوب والدول المرتبطة بها.

وبيرو ملتزمة التزاما ثابتا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع سلاح شامل وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظُم إيصالها، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ما يتعلق بالجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي متين ويعول عليه، نود أن نشير إلى مشاركتنا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي وقّعتها بلدان منطقتنا وصدّقت عليها. وينبغي أن تظل روح تلك المعاهدة، التي ألهمت مناطق أخرى، توجه تلك المناطق نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في السلام والأمن.

وتشارك بيرو أيضا في مبادرتي منطقة السلام في الأنديز، ومنطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، اللتين أيدتهما الجمعية العامة في مناسبات مختلفة.

إننا ندرك الخطر الذي يمثله الانتشار النووي للنظام الدولي. لذا، فإننا نعلّق أهمية قصوى على تدعيم جميع جوانب ذلك النظام، وسنواصل المساهمة في ذلك الجهد. وفي ذلك الصدد، نود تكرار تأكيد قلقنا حيال الركود الراهن في مفاوضات نزع السلاح. كما نكرر تأكيد دعوتنا إلى إحراز تقدم مشترك نحو الوفاء بالالتزامات الدولية.

وفي ما يتعلق بالطاقة النووية، شهد المجتمع الدولي كيف أصبحت المنظمة الحكومية الدولية الذرة من أجل السلام، التي أنشئت في عام ١٩٥٧، مركزا عالميا للتعاون النووي وكيف تشكل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحالي الأداة الرئيسية التي يعول عليها المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية في التصدي للتهديدات الجديدة التي يمثلها الإرهاب النووي.

إن بيرو، بوصفها عضوا مؤسسا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أسهمت بفعالية في أهداف الوكالة، وبشكل رئيسي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي تنظيم استخدامها من خلال اتخاذ تدابير كافية للسلامة وفي تطبيق تدابير التحقق والضمانات والحماية المادية.

وتود بيرو أن توضح الدعم الذي تقدمه الوكالة بعملها على تعزيز تطوير الطاقة النووية وتطبيقاتها العملية للأغراض السلمية وعلى تقديم المساعدة للبلدان النامية في نقل التكنولوجيا. وبلدي يستفيد من هذا التعاون التقني الهام مع الوكالة، من خلال معهد بيرو للطاقة النووية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

وكعلامة على التزام بيرو بضرورة تحسين كفاءة وفعالية النظام الدولي المتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقعت بيرو في عام ١٩٩٩ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات التابع للوكالة، وذلك إسهاما في الأهداف المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، طبقت بيرو، في عام ٢٠٠٦، ضمانات متكاملة.

وترى بيرو أنه يمكن تعزيز دور الوكالة بحيث تتمكن من العمل بوصفها القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية، بغية زيادة التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وثمة تحديات ووقائع جديدة تجعل من الضروري استعراض الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الوكالة في المستقبل في مجالات السلامة المادية للنفايات النووية، والنقل غير المشروع للمواد النووية والتحقق في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو الإجراءات التي تتخذ في إطار الأمم المتحدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من جانب الدول والأطراف من غير الدول. كما تهدف إلى أن يجري تنفيذ الآليات المعتمدة في الصكوك الدولية القائمة، مثل معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح. ونشجع الشفافية في الشؤون النووية وتدابير بناء الثقة تحقيقا لهذه الغاية.

وبشكل أكثر تحديدا، ما فتئت بيرو تؤيد الحوار والمفاوضات لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن وللالتزامات إزاء الوكالة. ولذلك، يسعد بيرو التقدم المحرز بشأن المسألة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترحب بعودة ذلك البلد إلى عملية التحقق التي تقوم بها الوكالة. ويأمل بلدي بأن تستمر تلك العملية وأن تتعمق.

وتشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الأساس في نظام عدم الانتشار وخطوة ضرورية نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام والكامل. وفي هذا السياق، وبالرغم من أن بيرو تسلم بحق أي دولة في بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا نرى أنه لا بد أن يكون ذلك مشروطا بالامتثال الصارم للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار وتنفيذ نظام الضمانات للوكالة، الذي يستكمل النظام الدولي للتحقق ويعززه. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير المدير العام عن التمديد والشفافية والتعاون في تسوية المسائل المعلقة للتحقق المتعلق بإيران.

وتتطلب الحالة العالمية الحالية تعزيز مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبغية تحقيق هذه الغاية، علينا أن نعزز دور الوكالة، في قدراتها على المراقبة والتحقق وفي مسؤولياتها المتبقية على حد سواء. وسيمكننا تحسين استخدام هذه الأداة من تحقيق الأغراض السلمية الخالصة للطاقة النووية وتفادي أن يصبح شبح الانتشار من جانب الدول أو المجموعات الإرهابية واقعا.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، يتقدم وفد مصر بالشكر للدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه القيم للتقرير عن أنشطة الوكالة في مختلف المجالات، الذي يؤكد على كفاءة الوكالة في أداء رسالتها النبيلة في دعم الاهتمام المتوازن بالمحاور الرئيسية الثلاثة لنشاطها: التكنولوجيا والأمان والتحقق. كما يؤيد وفد مصر البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم سعادة الممثل الدائم لبنن، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ساهمت مصر في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ خمسة عقود، إيمانا بدورها في دعم السلم الدولي والاستخدام المسؤول للتقنية النووية في المجالات السلمية التي تخدم الطموحات التنموية وتلبي الاحتياجات الدولية في قطاع عريض من المجالات. وأصبح نظام الضمانات الشاملة الذي تنفذه الوكالة في الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أحد أهم الأنظمة الدولية التي توظف التحقق لحفظ الأمن والسلم الدوليين. إلا أن هذا النظام ما زال بعيدا عن تحقيق العالمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي انضمت دولها جميعا إلى نظام الضمانات الشاملة – باستثناء إسرائيل – على نحو أصبح يستوجب بذل جهود دولية مكثفة لضمان أن يتم تطبيق نظام الضمانات الشامل في دول الشرق الأوسط بدون استثناء.

إن مصر لعلى يقين من أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم في بناء الثقة وتحقيق السلام الشامل بين دول المنطقة. فمما لا شك فيه أن عدم الاستقرار الذي يترتب على وجود منشآت نووية غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة في الشرق الأوسط أصبح يستوجب معالجة أكثر فعالية، في ضوء أن استمرار هذا الوضع يهدد بسباق تسلح يخاطر بأمن واستقرار المنطقة بأكملها، خاصة في ظل التصريحات الصحفية الأخيرة عن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، التي لم تلق أي تعامل فعال من جانب المجتمع الدولي حتى الآن.

إن الحق في حيازة واستخدم تقنيات الطاقة النووية السلمية هو حق غير قابل للتصرف تم ترسيخه في معاهدة عدم الانتشار التي تؤكد في مادتها الرابعة بوضوح هذا الحق لجميع الدول غير النووية الأطراف. وفي وقت يتعاظم احتياج دول العالم النامية إلى مصادر طاقة نظيفة ورخيصة، تتزايد أهمية هذا الحق، ويزداد ارتباطها المباشر بتحقيق الخطط

التنموية وبالارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعوب على نحو يسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. ولذا فإن مصر ترى أن للوكالة دورا متناميا في دعم آفاق التنمية المستدامة، وفي المساهمة الفاعلة في تيسير حصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة النووية.

وتتزايد أهمية دور الوكالة في ضوء القصور الذي ما زال المجتمع الدولي يشهده كما ونوعا في مجال نقل تقنيات الطاقة النووية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما. ومن المؤسف أنه بدلا من تدعيم التعاون الدولي من أجل محاولة إصلاح هذا الخلل، فإننا نشهد محاولات لفرض المزيد من القيود والشروط غير المبررة لحصول الدول غير النووية على المواد والتقنيات اللازمة لتطوير برامجها النووية السلمية. وقد بلغت هذه المحاولات حد السعي إلى استحداث تفسيرات جديدة للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تفسيرات ليس لها أساس بنص المعاهدة، ومن شأنها زيادة الشكوك بين أطرافها، وإضافة تحديات جديدة غير ذات جدوى أمام مصداقية وفاعلية نظام الضمانات الشاملة للوكالة.

ورغم نبذ الدول غير النووية للخيار النووي العسكري، وقبولها – مؤقتا – لصورة من صور التمييز والانتقائية لصالح الدول النووية، إلا أن الأمر لم يقتصر على ذلك، إذ أن الدول غير النووية تواجه في الوقت الحالي ضغوطا إضافية تستهدف محاولة فرض المزيد من الالتزامات والقيود عليها في شكل ضمانات إضافية، تتجاهل الطابع الاختياري لأي التزام دولي جديد، وتتجاهل حتمية التركيز أولا على تحقيق عالمية الاتفاق الشامل لضمانات الوكالة الذي يشكل شرطا لازما للمطالبة بأي تعزيز.

وتؤكد مصر على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لمصر ولغيرها من الدول النامية التي تستفيد فيها لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها.

وفي هذا الصدد، ترحب مصر بتطوير وتحديث استراتيجية الوكالة في مجال التعاون الفني لخدمة الأولويات التنموية للدول الأعضاء، وتحديد الأنشطة الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم فيها بفاعلية على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي، فإننا نجدد تأكيدنا على أهمية تدعيم دور الوكالة في مجال نقل التكنولوجيا من خلال تأمين وتزايد التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي اتساقا مع كون هذا النشاط أحد ركائز عمل الوكالة الرئيسية طبقا لنظامها الأساسي.

وأخذا في الاعتبار الدور الذي تؤديه الوكالة بوصفها المحفل الدولي المكلف بالعمل في الإطار المتعدد الأطراف على تطبيق أعلى معايير الأمان النووي في مفاعلات الطاقة النووية، والمساهمة في استفادة الدول النامية من الطاقة النووية، فإن مصر، كدولة تسعى إلى جعل الطاقة النووية طريقا لاستكمال مسيرة التنمية، تتابع كذلك نشاط الوكالة في هذا المجال، بما في ذلك مشروعها الخاص بالمفاعلات النووية الابتكارية، وتعمل مصر على استمرار وتوسيع التعاون مع الوكالة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستخدام السلمي للتقنية النووية واستكشاف طريق الاستفادة من التقنية النووية لأغراض توليد الطاقة وغيرها من التطبيقات النووية السلمية.

وتتطلع مصر إلى الدعم الكامل من الوكالة في جهودها تلك.

السيد فونـدافالي (الهنـد) (تكلـم بالانكليزيـة): يـود وفد الهند أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض التقرير السنوي للوكالة على الجمعية العامة.

وفي مناسـبة الـذكرى الـسنوية الخمـسين لإنـشاء الوكالة، يطيب لنا أن نعترف بموقعها الفريد في منظومة الأمم المتحدة. إن الهيبة والمصداقية والسلطة التي تتمتع بها الوكالة في هـذا القـرن تكمـن إلى حـد بعيـد في العمـل الجيـد المـستمر الذي تقوم به أمانتها تحت الإدارة الحكيمة للسيد البرادعي.

وعلى مدار نـصف القـرن الماضـي، ترعـرع البرنامجـان النوويان للوكالة الدولية للطاقة الذرية والهند وتطورا جنبا إلى جنب. وإنجازات الوكالة خلال نـصف القـرن الماضـي قـدمت الكثير إسهاما في طلوع الفجر النووي في الأعوام اللاحقة.

ويقف العالم اليوم على عتبة تحول نمطي. فمـن جهـة، يـستمر الطلـب علـى الطاقـة في الارتفـاع، ومـن الواضـح أن ٧٠ في المائة من هـذا النمـو مـصدرها البلـدان الناميـة. ولا بـد مـن أن تلبى هـذه الحاجـة كيمـا يتـسنى للغالبيـة العظمـى مـن البـشر المحـرومين في البلـدان الناميـة وصـول أكثـر إنـصافا إلى منافع التنمية. ومن جهة ثانية، هناك تحدي التـصدي للعواقـب الوخيمة التي تنتظر الأجيال القادمـة نتيجـة للاسـتخدام الغافـل وغير المستدام للوقود الأحفـوري المؤدي إلى الاحتـرار العـالمي وتغير المناخ.

ويمكـن للطاقـة النوويـة بالتأكيـد أن تـؤدي دورا هامـا في هذا السياق، وذلـك مـن خـلال المساعدة في تلبيـة الطلـب المتزايد باستمرار على الطاقة بدون أن يترتب على ذلـك آثـار بيئيـة خطـيرة كتلـك المرتبطـة باسـتخدام الوقـود الأحفـوري. ولـذا، فـإن الهنـد تحـيط علمـا بكـل أنـشطة الوكالـة المتـصلة بالنهوض بالطاقة النووية وتدعمها.

إننـا نـؤمن بـأن الوكالـة لـديها دور أساسـي لتبديـد مخاوف الجمهور العام والـدول الأعـضاء إزاء سـلامة المحطـات النووية لتوليد الكهرباء لتصميمها وتشغيلها وصيانتها ووقـف تـشغيلها، بالإضـافة إلى الـتخلص مـن النفايـات والجوانـب البيئيـة، مـع مراعـاة مـا تحقـق مـن تقـدم في مجـالات التـصميم والتكنولوجيا ذات الصلة. ونـشجع على نـشر الوثـائق التقنيـة للوكالـة وتنظيـم حلقـات العمـل التدريبيـة والمـؤتمرات التقنيـة وحفـظ المعرفـة النوويـة ونـشرها للمـساعدة في بلـوغ هذه الأهداف.

وما برحت الهند تتابع برنامجها النووي النشط المؤلف مـن ثـلاث مراحـل والمـصمم لإنتـاج أكـبر قـدر مـن الطاقـة المحتملـة مـن مواردهـا المحليـة لليورانيـوم والثوريـوم، والـتي ستسهم بنسبة تناهز ٢٥ في المائة من توليـد الكهربـاء في البلـد بحلـول عـام ٢٠٥٠. والهـدف هـو تحقيـق إمكانيـات الطاقـة الهائلة التي يمكن الحصول عليها من موارد الطاقة النوويـة تلـك بـدون أن نـضيف إلى العـبء الـذي يمثلـه ثـاني أكـسيد الكربون عالميا.

ويمـضي البرنـامج قـدما بثبـات، وقـد بلغـت المرحلـة الأولى، المكونـة مـن مفـاعلات المـاء الثقيـل المـضغوط المطـورة محليـا، مرحلـة تجاريـة ناجحـة. وبـدأت المرحلـة الثانيـة بإنـشاء نموذج مفاعل الكهرباء السريع بقـوة ٥٠٠ ميغـاواط، والـذي وصل حتى الآن إلى مرحلة متقدمـة نوعـا مـا. وستبدأ المرحلـة الثالثة قريبا بإنشاء نموذج عرض تكنولوجي لمفاعل الماء الثقيـل المتطور بقوة ٣٠٠ ميغاواط.

ويجـري تنفيـذ هـذه المراحـل الـثلاث علـى نحـو متتـابع لبلـوغ هـدف الاسـتخدام الواسـع النطـاق للثوريـوم، ويـرتبط بعضها ببعض من خلال دورة الوقود لكل منها، وهي جاريـة على قدم وساق كذلك. وخلال السنة التقويميـة ٢٠٠٦، بلـغ توليـد الكهربـاء مـن المحطـات النوويـة المحليـة لتوليـد الكهربـاء ١٧ ٧٩٤ مليون وحدة. بينما تواصـل بـدون انقطـاع تـشغيل الوحدة ٤ في مـشروع راجاستان للطاقـة النوويـة لمـدة قياسـية

بلغت ٣٧٣ يوما، وتواصل تشغيل الوحدة ١ في محطة كايغا للطاقة النووية بدون انقطاع لمدة ٣٥٦ يوما.

وإننا نتطلع إلى إمكانية بدء التعاون النووي المدني الدولي. ونتوقع أن يكون ذلك التعاون مستداما وخاليا من المعوقات ومتسقا مع سياستنا الوطنية المتعلقة بدورة الوقود المغلقة. وستفتح هذه المبادرات، كذلك، إمكانية تصدير المفاعلات والخدمات.

والهند اليوم هي البلد الوحيد الذي يملك التكنولوجيا الحية والتصاميم والهياكل الأساسية للمفاعلات الصغيرة للماء الثقيل المضغوط بقوة ٢٢٠ ميغاواط، وهي مفاعلات ذات احتمالات واسعة للتصدير، ولا سيما إلى البلدان التي لديها شبكات كهرباء صغيرة وترغب في البدء بتوليد الطاقة النووية باستثمارات وهياكل أساسية متواضعة. ونظرا للقاعدة التصنيعية الكبيرة وتكاليف التصنيع المنخفضة نسبيا، هناك احتمال أيضا أن تصبح الهند مركزا لتصنيع المعدات والمكونات للصناعة النووية العالمية.

وتدعم الهند جميع أنشطة الوكالة المتعلقة بالتكنولوجيا المتطورة، وأعني النظم المدفوعة بالمُعجِّل والمفاعلات العالية الحرارة للتطبيقات في غير أغراض الطاقة، كإنتاج الهيدروجين وتحلية المياه بالطاقة النووية. ونعلق أهمية كبيرة على المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية وبرنامج دورات الوقود، وارتبطنا به منذ البداية وأسهمنا كثيرا في تطويره. ويسعدنا أن نرى الزيادة المستمرة في عضويته، ونحن نلتزم بكفالة التنفيذ الناجح لأنشطة مرحلته الثانية.

وفي مجال تكنولوجيا المواد، نحيط علما مع الموافقة بأنشطة الوكالة الرامية إلى تحسين استخدام الوقود النووي سواء لمفاعلات الماء الخفيف أو مفاعلات الماء الثقيل المضغوط بزيادة الاحتراق وما يرتبط بذلك من مسائل التآكل والقصور. وفي هذا الإطار، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استضافت الهند في مومباي مؤتمرا دوليا بشأن التجهيز والأداء والظواهر، ومؤتمرا بواسطة السواتل بشأن سلوك المواد بعيدا عن نقطة التوازن، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشيد الهند بالوكالة على أنشطتها المتعلقة ببناء القدرة وحفظ المعرفة النووية للتنمية النووية المستدامة الرامية، بغية توفير التدريب لعدد من الدول الأعضاء في استخدام الأدوات وقواعد البيانات التحليلية، كما يرد في التقرير بالتفصيل.

ونحيط علما مع التقدير ببرنامج عمل اللجنة وإنجازاتها في التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة، والصحة البشرية والتغذية، وبرنامج العمل لمعالجة السرطان، وإدارة موارد المياه، وحماية البيئة، والصناعة. وقد تبرعت الهند للبرنامج بآلة تطبيب عن بعد – بهابهاترون ٢ – تمثل آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، وستكون فييت نام البلد المستفيد منها. ونحيط علما مع التأييد، بأنشطة الوكالة المتوخاة تحت عنوان العلوم النووية.

وفي مجال الأمن النووي والحماية المادية، نظمت الهند عددا من حلقات العمل والدورات التدريبية لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظمنا حتى الآن أربع دورات تدريبية إقليمية بشأن الحماية المادية للمنشآت النووية، إلى جانب دورات تدريبية إقليمية على الحماية المادية للمصادر المشعة. وفضلا عن ذلك، أقمنا دورات تدريبية إقليمية على المعدات المتطورة والرد على الأعمال الإجرامية غير المسموح بها التي تشمل المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة، ودورة تدريبية بشأن سلطة تنظيم شبكة المعلومات.

والهند من أوائل البلدان التي قامت بإيداع صكوك التصديق على التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية. ونلاحظ مع القبول العمليات الجارية على مدار الساعة التي يقوم بها مركز الوكالة للحوادث والطوارئ، والاستعراض الذي قامت به الوكالة للاستعدادات في الحالات الطارئة وإنشاء مركز للأدوات المتطورة لتقييمات السلامة.

وفي إطار سلامة المنشآت النووية، نلاحظ مع الارتياح الأنشطة التي تقوم بها الوكالة لتعزيز ثقافة السلامة لدى الدول الأعضاء. وفي الهند، أكملت الرابطة العالمية للمشغلين النوويين استعراضات الأقران في محطات الطاقة النووية في كاكرابار ونارورا وكايغا ورواثبهاتا وتارابور. وعرضنا الوحدة الثالثة في مشروعنا للطاقة النووية في تارابور لاستعراض الأقران قبل التشغيل يقوم به فريق من خبراء الرابطة العالمية للمشغلين النوويين. وجاري الاستعداد كذلك للقيام باستعراضات مماثلة في العام القادم للوحدة الخامسة من مشروع راجاستان للطاقة النووية والوحدة الرابعة من مشروع كايكا للطاقة النووية.

وتولي الهند أولوية عالية للتحقق النووي، وتلاحظ مع القبول جميع الأنشطة التي تقوم بها الوكالة بطريقة شفافة وحيادية. ويشارك وفدنا بنشاط في اللجنة الخاصة المعنية بالضمانات والتحقق، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، للنظر في السبل والوسائل لتعزيز نظام الضمانات.

ويبدو بشكل متزايد أن نهضة عالمية في الطاقة النووية ليست حتمية فحسب، بل إنها ضرورة. لكنها ستقوم على أسس هشة إذا لم يتم بناء شراكات قوية شاملة على أساس الثقة والتفاهم المتبادل، وتعمل على أسس موثوقة ويمكن التنبؤ بها. ويحتاج اعتماد خيارات دورة الوقود المغلقة لتوفير أقصى ما يمكن من احتياجات الطاقة إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ منها.

ولدينا ما يبرر القلق إزاء الأخطار المتعلقة بسلامة البيئة والانتشار المنبثقان عن السلوك غير المسؤول من جانب الدول والأطراف من غير الدول. ومع ذلك، لا بد أن نشعر بمزيد من القلق بسبب الأخطار الأمنية التي تعززت بشكل واسع النطاق والتي ستتعرض لها الأجيال في المستقبل نتيجة لتخزين الوقود المستهلك لعشرات الآلاف من السنين.

هناك ثمة أخطار وتحديات، لكنها في نطاق الكفاءة الفنية للتكنولوجيا المتوفرة والسيطرة المؤسسية. ويمكن العثور على الإجابات بسهولة، إذا لم يُعتبر كل شريك مسؤول عن مشكلة، بل جزء من الحل.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم التحديات العديدة التي تواجهها، قصة نجاح خلال ٥٠ سنة من وجودها – خاصة، في سعيها لتحقيق هدفها الثنائي بتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض الإنمائية وضمان السلامة والأمان النوويين.

وترحب الفلبين بتقرير الوكالة، وتعترف مرة أخرى بدورها الهام في تعزيز السلام والتنمية.

والفلبين عضو في الوكالة وشريك لها طوال ٤٩ عاما من عمرها البالغ ٥٠ عاما، واستفادت الفلبين الكثير من تعاونها مع الوكالة. وتساعد هذه الشراكة القوية الفلبين أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعلق الفلبين أهمية كبرى على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعلى الفوائد الجمة التي تعود بها على كل الدول، خاصة في العالم النامي. ويقيم بلدي صلات واسعة مع الوكالة في مجال التعاون التقني. وقد حققنا في هذا المجال نجاحا كبيرا فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعي

والصناعي، ومعالجة الصادرات الغذائية بالأشعة، والحصول على مياه الشرب النقية والتصدي للتحديات البيئية.

إن وفد بلدي ممتن لإدارة التعاون التقني في الوكالة – وبالتحديد لشعبتها المعنية بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولإدارة العلوم والتطبيقات النووية، اللتين مكّن تعاونهما الفعال الفلبين من تحقيق معدل تنفيذ بنسبة ٨٤ في المائة في المشاريع التقنية في عام ٢٠٠٦. ووصل معظم هذا النجاح إلى المستوى الشعبي. ومكّنت المساعدة التقنية من الوكالة أيضا معهد الفلبين للبحوث النووية من تحديث منشآته الإشعاعية المتعددة الأغراض ومركز التدريب على الاختبارات غير الاتلافية، إلى جانب إنشاء مختبرها الوطني المعني بنظائر البيئة المشعة.

ومشاركة بلدي في المشاريع التي تنفذ في إطار اتفاق التعاون الإقليمي في مجال البيئة، مثل تلك المعنية بتلوث الهواء، مكنتنا من إجراء العديد من الدراسات البيئية باستعمال التقنيات النووية. ووفرت البيانات المستقاة من هذه الدراسات معلومات هامة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والأنظمة الوطنية المعنية بالبيئة.

وهناك برنامج أساسي آخر هو برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان. ويسر الفلبين أن تلاحظ أنه، نظرا لتزايد أعداد مرضى السرطان، بما في ذلك في البلدان النامية، فقد جعلت الوكالة ذلك النشاط أولوية. ويرى وفد بلدي أن التعاون مع برنامج العمل هذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القدرات التدريبية في مجال علاج السرطان في المنطقة في إطار شبكة التدريب الإقليمية لعلاج السرطان. ولذلك، فإن الفلبين ممتنة للمساهمة الكبيرة التي قدمتها البلدان المانحة، التي ساعدت في إنشاء هذا البرنامج.

ويرحب وفد بلدي بالتقرير الشامل للوكالة ويشيد بعملها في مجالات السلامة النووية والتحقق والأمان ونزع السلاح، وحتى المسائل الاجتماعية التي تقع في نطاق ولايتها مثل الفقر والمرض والجوع. كما أن بناء القدرة وصون المعرفة النووية لأغراض التنمية المستدامة هما من بين أنشطة الوكالة الهامة التي أشار إليها التقرير.

ومن بين الجوانب الهامة الأخرى التي عرضها التقرير العلوم النووية التي يسمح بتطبيقها للأغراض الاقتصادية؛ الأغذية والزراعة، مع التركيز على تحقيق الأمن الغذائي من خلال استعمال التقنيات النووية؛ الصحة البشرية، التي تعالج تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اكتشاف العديد من الأمراض ومنعها وعلاجها من خلال التكنولوجيا النووية؛ وأخيرا، الموارد المائية، حيث تحسنت الإدارة المستدامة لهذا المورد الأساسي من خلال تطبيق النظائر المشعة.

والأمن النووي مجال آخر من المجالات الهامة المثيرة للقلق. والدعم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء أساسي لإنشاء نظم وطنية فعالة للأمان النووي ومنع الحوادث النووية. وتوافق الفلبين على أنه ينبغي الإبقاء على المعايير العالية لسلامة منشآت الطاقة النووية، لا سيما في ظل الأعداد المتزايدة من محطات الطاقة النووية. فحادثة نووية واحدة يمكن أن تؤدي إلى أضرار بيئية بالغة، مما يهدد ملايين المدنيين الأبرياء.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بالوكالة لعملها على تعزيز استخدام الذرة من أجل السلام. والواقع أن البشرية سوف تنتفع من الاستخدام السلمي للذرة. فيمكنها دفع عملية التنمية وشفاء الأمراض وزيادة إنتاج الأغذية وتوفير الطاقة لعالمنا المتزايد السكان.

ويحث وفد بلدي جميع الوفود على المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٦. وأثني عليه ثناء حارا لما يبديه من التزام وتفانٍ لتنفيذ ولاية هذه الوكالة الهامة ولعملها المتواصل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويعرب وفدي عن تقديره الصادق لدور الوكالة في تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، في إطار الدعائم الثلاث لولايتها، بما في ذلك ما يتم من خلال التعاون التقني بين الوكالة وبلدي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للزيارة الرسمية التي قام بها المدير العام في ديسمبر الماضي إلى عدة بلدان في آسيا، ومنها إندونيسيا، كدليل إضافي على ما توليه الوكالة من اهتمام لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في منطقتنا.

وقد أسهمت عوامل كثيرة على مدى العدة سنوات الماضية في تشكيل الدور الذي تؤديه الطاقة النووية. ويسرنا أن الوكالة تشدد على دور الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في التنمية. والواقع أن الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في العديد من جوانب الحياة البشرية يتزايد وضوحا، وهي تسهم بذلك في تلبية طلب العالم المتنامي على الطاقة وغيرها من لوازم الرفاهية.

ويسلط التقرير الضوء ثانية على التوقعات المتزايدة من الطاقة النووية في مختلف بقاع العالم، خاصة لأغراض توليد الكهرباء. ومما يشجعنا أن نعلم أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكثر مناطق العالم دينامية من حيث تطوير الطاقة النووية، وأن الوكالة تدير المشاريع الوطنية والإقليمية في إطار برنامجها للتعاون التقني تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن تعزيز الوكالة للاستخدام المأمون والسلمي للطاقة النووية يتسم بأهمية خاصة لإندونيسيا والمنطقة. وبصفتها بلدا يتجاوز عدد سكانه ٢٠٠ مليون نسمة، مع وضع الحالة الراهنة لموارد الطاقة في الاعتبار، فنحن الآن في مرحلة نشر المعلومات بين أوساط الجمهور وتثقيفه بشأن ضرورة الطاقة النووية والدور الهام الذي تؤديه في تنميتنا المستدامة. وإلى جانب قرار إندونيسيا بالشروع في برنامج للطاقة النووية، تتخذ أيضا الخطوات لإصدار الأنظمة الوطنية ذات الصلة وتواصل تعاونها الوثيق مع الوكالة في هذا الصدد.

وقد وسعت الوكالة مؤخرا نطاق الوعي بدور الطاقة النووية في التحدي الذي يشكله تغير المناخ. وقد سلطت الشواغل الخاصة بتغير المناخ الضوء على مزايا الطاقة النووية نظرا لضآلة انبعاثات غازات الدفيئة منها للغاية. وهذه مسألة تثير اهتماما كبيرا لدى إندونيسيا، بوصفها مضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر.

وتعلق إندونيسيا دائما أهمية كبرى على التعاون التقني مع الوكالة فيما يتصل بنقل العلوم والتكنولوجيا النووية للدول الأعضاء، وبوصفه أداة أساسية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد سوف تنفذ إندونيسيا في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بموجب اتفاق مع الوكالة، ثمانية مشروعات في مجالات الطاقة والغذاء والزراعة وصحة الإنسان والبيئة.

وتعمل الوكالة بالاشتراك مع إندونيسيا في مجال الاستنباط بالاستعانة بالإشعاع لاستحداث أنواع جديدة من النباتات، وقد أطلِقت كثير من السلالات الجديدة والمحسنة للمحاصيل الغذائية الرئيسية حتى عام ٢٠٠٦. وهذا العام، تمت زراعة سلالات معدّلة من الأرز بتقنيات التعريض للأشعة في إندونيسيا على مساحة تتجاوز مليون هكتار.

كما تم استنباط عدة سلالات أرقى كثيرا من المحاصيل بالتعاون مع الوكالة.

وتتمتع إندونيسيا أيضا بدعم الوكالة في تشغيل أول مركز للعلاج بالأشعة، في كاليمانتان، الذي يتوقع أن يبدأ العمل بحلول نهاية العام، وفي إعداد تقنيات للعمل بالنظائر المشعة على تقييم فعالية عقاقير السل. وتركز بعض مشاريع التعاون التقني للوكالة على استخدام الأساليب النووية لتقييم وإدارة موارد المياه الجوفية في إندونيسيا، ورصد نوعية المياه والتلوث في أنهار إندونيسيا، وتحسين تغذية الماشية.

وفي ضوء الاحتياجات وطلبات التعاون التقني المتزايدة المقدمة من الدول الأعضاء، من الضروري أن يتوافر لدى الوكالة موارد كافية ومؤكدة وثابتة لأنشطتها. ولهذا الغرض، نقترح إعداد مقترحات لزيادة صندوق التعاون التقني اكتفاء وثباتا وتأكيدا، بهدف تعزيز فعالية وكفاءة أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة، بدون فرض عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية.

وبالنظر إلى التحديات الكثيرة التي تواجه الوكالة، وضرورة المحافظة على كفاءتها وأدائها، ينبغي أن نستمر في التماس الطرق لتعزيز مواردها. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى الدراسة المقبلة التي يجريها فريق رفيع خبراء رفيع المستوى على احتياجات الوكالة البرنامجية والخاصة بميزانيتها في المستقبل، بما فيها تمويل برنامج التعاون التقني.

ويؤكد وفدي أيضا أهمية سعي الوكالة لتحقيق مزيد من التوازن في تخصيص الميزانية لكي تعكس المساواة في الأهمية بين دعاماتها الثلاث والمحافظة على نوع من التوازن بين مختلف أنشطتها القانونية وضرورة تعزيز التعاون التقني.

وتدعم إندونيسيا من جانبها أنشطة التعاون التقني وتدفع بانتظام حصتها السنوية المتعهد بها من المبالغ المستهدفة لصندوق التعاون التقني. وسنواصل ذلك في المستقبل.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على تدابير الوكالة لتعزيز السلامة والأمن النوويين. ونتفق مع الرأي القائل بأن تدابير تعزيز الأمن النووي لا ينبغي أن تعوق التعاون الدولي في الأنشطة النووية السلمية، وتبادل المواد النووية للأغراض السلمية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبصفة إندونيسيا من الدول الأرخبيلية، يساورها القلق بشأن الحوادث المحتمل وقوعها أو الأحداث التي تقع في أثناء نقل الوقود المستنفد والنفايات النووية عالية الإشعاع والمواد المشعة عن طريق البحر. ونواصل دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون والتنسيق للتصدي لهذه المسألة.

وفي مجال السلامة والأمن، إندونيسيا طرف في اتفاقية الأمن النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. أما عن أمن المصادر الإشعاعية وسلامة المجتمع والبيئة في استخدام الطاقة النووية، فيسرنا أن نعلن أن اللائحة الحكومية رقم ٣٣ المؤرخة ٢٠٠٧ عن سلامة الإشعاع المؤين وأمن المصادر المشعة، المبنية على المعايير الأساسية للوكالة، قد صدرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وتعرب إندونيسيا عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ وتعزيز الضمانات والتحقق عملا بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبوصفنا دولة طرفا في المعاهدة، فنحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل للضمانات المتكاملة، التي يمكن أن تودي إلى تعزيز عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، والعمل على نزع السلاح النووي وتيسير التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وعلى الصعيد الإقليمي، بوصف إندونيسيا طرفا في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن منطلق أهمية هذه المنطقة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار فقد بادرت بالاشتراك مع الدول التسع الأخرى الأطراف في المعاهدة وتقدمت لأول مرة بمشروع قرار عن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في هذه الدورة الثالثة والستين.

ونحيط علما بالدعوة إلى إيجاد نُهج متعددة الأطراف جديدة لدورة الوقود النووي كتدبير لتعزيز عدم الانتشار والقدرة على مواجهة التوسع المتوقع في استخدام الطاقة النووية. وبوصف إندونيسيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي تؤيد تأييدا كاملا حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقا للمادة الرابعة. ونؤكد مجددا أنه يجب احترام اختيار كل بلد وقراره بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، دون تقويض سياساته الوطنية أو اتفاقات التعاون الدولي وترتيبات الاستخدام السلمي للطاقة النووية وسياساته المتعلقة بدورات الوقود.

ويعرب وفدي مرة أخرى عن قلقه بشأن استمرار العجز عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والسياسة والاتجاه المتسمين بالتحدي الدائم من جانب دولة وحيدة في المنطقة فيما يتعلق بإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة أو الانضمام إلى المعاهدة. ونحذر من أن هذا يمكن أن يؤدي لتفاقم الحالة في المنطقة وأن يؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود المبذولة لمنع الانتشار فيها.

وإذا انتقلنا إلى منطقتنا نحن، تؤكد إندونيسيا أهمية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية لصون السلام والاستقرار في المنطقة. ونشعر لذلك بالسرور للتطور الإيجابي الحالي بشأن تنفيذ الترتيبات المتفق عليها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة لرصد إغلاق المنشآت النووية في يونغبيون والتحقق منه بوصفه جزءا من الإفصاح الكامل عن البرنامج النووي للجمهورية الشعبية الديمقراطية.

ونرحب بخطة العمل الواردة في تفاهمات جمهورية إيران الإسلامية والوكالة بشأن طرق حل المسائل المعلقة. ونرى فيها خطوة على الطريق الصحيح إلى استمرار التعاون وتكثيفه بين إيران والوكالة وصولا إلى تسوية المسائل المعلقة. ونرى أن تنفيذ خطة العمل في الوقت المناسب عنصر رئيسي في التسوية السلمية والقانونية للمسائل الإيرانية، ونحبذ تكثيف الحوار بشأن هذه المسألة بين جميع الأطراف المهتمة بالأمر.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزام حكومتي بدعم الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وفي ضمان تقاسم منافع التكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي، خاصة ما يعود منها على البلدان النامية؛ وفي القيام بأنشطة نووية مأمونة وسلمية؛ وفي توفير إطار لكبح جماح انتشار الأسلحة النووية والتحرك صوب نزع السلاح النووي.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب في نيويورك ترحيبا حارا بالمدير العام محمد البرادعي وأن أعرب عن تقديري لعرضه التقرير السنوي المفصل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت الذي تحتفل فيه الوكالة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها هذا العام، أود أن أعرب عن خالص التهانئ للمدير العام وموظفي الوكالة، الذين أسهم عملهم إلى حد كبير في التطور الصحي للوكالة.

لقد تزايد الطلب في السنوات الأخيرة على الطاقة وتزايد الاحترار العالمي. ومن المتوقع التوسع في توليد الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم باعتبارها وسيلة لضمان ثبات

إمدادات الطاقة ومكافحة الاحترار العالمي. وقدمت اليابان في أيار/مايو الماضي اقتراحا جديدا باسم ”الأرض الباردة ٥٠“ لمعالجة الاحترار العالمي. وضمن مقترح لوضع إطار دولي فعال لما بعد عام ٢٠١٢، ستعزز اليابان الجهود الدولية الرامية إلى التوسع في الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية وستقدم المساعدة، مثل تطوير البنية التحتية، من أجل إدخال الطاقة النووية إلى البلدان النامية.

وفيما يتعلق بإدخال وتوسيع استخدام الطاقة النووية، من الضروري ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية وكفالة السلامة والأمن. ومن هذا المنظور، أصبح دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأعدت الوكالة وثيقة، بعنوان ”معالم بارزة في إنشاء بنية تحتية وطنية للطاقة النووية“، توفر مبادئ توجيهية لإنشاء البنى التحتية عند إدخال توليد الطاقة النووية. وتقدر اليابان كثيرا هذا الجهد الذي تبذله الوكالة.

لقد حصرت اليابان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها منذ إنفاذ قانونها الأساسي للطاقة الذرية في عام ١٩٥٥، وذلك عند إدخال الطاقة النووية لأول مرة في اليابان. ومنذ ذلك الحين، قطعنا شوطا طويلا في كسب الثقة الدولية، وذلك من خلال التنفيذ الأمين لاتفاقنا مع الوكالة بشأن الضمانات، الموقع في عام ١٩٧٧، والإبرام المبكر لبروتوكولنا الإضافي وتنفيذ الضمانات المدمجة، وفي جملة تدابير أخرى.

ومن المتوقع أن تكون هناك زيادة أخرى في استخدام الطاقة النووية في اليابان. وما زالت اليابان تتمسك بسياستها الثابتة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال التطبيق الصارم للضمانات.

ويواجه المجتمع الدولي حاليا عددا من التحديات الخطيرة، مثل المسائل النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وخطر الإرهاب النووي. واتخاذ مجلس الأمن لقرارات بالإجماع بشأن تلك التهديدات يدل على الإرادة القوية للمجتمع الدولي. وترحب اليابان بتضافر جهود المجتمع الدولي للتصدي لتلك التهديدات وتطالب جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات ذات الصلة.

لقد عُقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ في فيينا في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو من هذا العام، برئاسة الممثل المقيم لليابان في فيينا، السفير امانو. ورغم بعض الصعوبات، توصلت اللجنة التحضيرية إلى إقرار مشترك بضرورة تعزيز كل ركائز المعاهدة الثلاث، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك، بدأت اللجنة بداية طيبة نحو إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وكانت تلك البداية خطوة هامة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة أمر حيوي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وترى اليابان أن تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي هو الطريق الأكثر واقعية وفعالية لتحقيق ذلك الهدف. واليابان، باعتبارها صاحبة مبادرة أصدقاء البروتوكول الإضافي، ما فتئت تقوم بأنشطة مختلفة لهذا الغرض، مع التركيز على المنطقة الآسيوية. وقد تم إحراز تقدم، مع ارتفاع عدد البلدان التي أبرمت بروتوكولات إضافية من ٣٩ إلى ٨٣ بلدا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم تبرم بروتوكولات إضافية بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن التجربة النووية التي أعلنتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، بالإضافة إلى زيادة قدراتها في مجال القذائف التسيارية، تشكل خطرا على السلم والأمن، ليس لليابان وحدها بل ولشرق آسيا والمجتمع الدولي قاطبة. وهي تمثل تحديا خطيرا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) تنفيذا صارما.

والتطور الذي نرحب به هو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد التزمت، في الوثيقة الختامية للمحادثات السداسية الصادرة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بإعلان جميع برامجها النووية وتعطيل المنشآت الثلاث في يونغبيون، وهما إجراءان سيتم اتخاذهما في المرحلة الثانية. ويأتي هذا العمل بعد تنفيذ الإجراءات الأولية المتفق عليها من قبل في المحادثات السداسية، بما في ذلك إغلاق منشأة يونغبيون النووية. والأمر الذي يكتسي أهمية قصوى هو أن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك الالتزامات بالكامل.

وما برحت اليابان تعمل بنشاط لإيجاد حل سلمي للمسائل النووية في إطار المحادثات السداسية بهدف التوصل إلى حل شامل للمسائل المعلقة، مثل عمليات الاختطاف، والقضايا النووية والمسائل المتعلقة بالقذائف، وتسوية ما مضى من مسائل مؤسفة، وتحقيق تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس إعلان بيونغ يانغ الصادر عنها وعن اليابان.

وقد أسهمت اليابان إسهاما إيجابيا في أنشطة الوكالة في مجالي الرصد والتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومما يؤسف له أن إيران تواصل توسيع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، متحدية بذلك نداءات المجتمع الدولي. وتأمل اليابان أن تتعاون إيران بجدية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المشاورات الجارية بينهما حاليا في محاولة لحسم القضايا العالقة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حسم تلك القضايا المعلقة وحده لن يزيل كل شواغل المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي. ويتعين على إيران أن تبذل المزيد من الجهود لاستعادة ثقة المجتمع الدولي من خلال الاستجابة بإخلاص للمتطلبات المبينة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن، بما في ذلك تعليق الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والبرامج المتعلقة بالمياه الثقيلة، فضلا عن التصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه. وتواصل اليابان العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي لهذه القضية، وذلك بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

ومع تراكم العديد من التحديات الهامة، لا يمكن إلا أن تزداد أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأؤكد للجمعية دعم اليابان المستمر للوكالة الدولية في أدائها لمهامها الحيوية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لمشروع القرار الذي قدمته شيلي، والذي نشارك في تقديمه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.